



**جائحة كورونا وانعكاسها على تغير معدلات وأنماط
الجريمة رؤى الواقع وسيناريوهات المستقبل**

**د/ خالد السيد شحاتة السيد
مدرس علم الاجتماع – كلية الاداب – جامعة دمنهور**

جائحة كورونا وانعكاسها على تغير معدلات وأنماط الجريمة رؤى الواقع وسيناريوهات المستقبل

خالد السيد شحاتة السيد

قسم القانون - كلية الآداب - جامعة دمنهور

البريد الإلكتروني: khaled.shehata@art.dmu.edu.eg

المخلص :

واجهت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ بعض الأوبئة التي انتشرت وأصابت أعدادًا هائلة من البشر، وتسببت في وفاة الملايين في فترة زمنية قصيرة. ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس ٢٠٢٠ عن ظهور فيروس كورونا واعتمده كجائحة، أبدى الكثير من العلماء المتخصصين في كافة المجالات والعلوم اهتمامهم بدراسة هذه الظاهرة الجديدة وتداعياتها وتحليل انعكاساتها المحتملة على الأفراد والمجتمعات. وبرز علم الاجتماع كأحد هذه العلوم المهمة بدراسة جائحة كورونا كظاهرة اجتماعية؛ من أجل محاولة مساعدة البشرية في القضاء عليها بعد أن كبدت العالم خسائر اقتصادية وبشرية هائلة.

ومع تصاعد وتيرة هذه الأزمة اتجه العالم بأسره إلى العمل والتعليم عن بعد داخل الفضاء السيبراني ، أصبح هناك حتمية للتعامل من خلال الانترنت ومجتمع المعلومات في كافة مناحي الحياة، وضرورة تسريع وتيرة الانتقال نحو المجتمع الرقمي الذي يحمل شعار التباعد الاجتماعي. وتزامن هذا الاتجاه الرقمي مع تغير معدلات وأنماط الجريمة في العالم، وظهر لنا في الأفق ما يُمكن تسميته "الجريمة في عصر الكورونا"، والتي ظهرت من خلال استغلال مجموعة من المجرمين المتخصصين في جرائم الانترنت الفجوة المعرفية والتكنولوجية بينهم وبين ضحاياهم من أفراد المجتمع، وشنوا حربًا صامتة مصعدين من أنشطتهم الخبيثة وجرائمهم السيبرانية.

تأتي أهمية هذه الدراسة في التناول السوسيولوجي لجائحة كورونا وانعكاسها على تغير معدلات وأنماط الجريمة في العالم بشكل عام وفي مجتمعنا بشكل

خاص، ومحاولة قراءة وتحليل الواقع المجتمعي وارتباطه بتنامي أشكال وانماط من الجريمة وانعكاسها على مختلف فئات المجتمع، من خلال الاعتماد على مجموعة من المداخل والمقولات النظرية لعلماء الاجتماع المعاصرين أمثال عالم الاجتماع الألماني "أولريش بيك" وعالم الاجتماع البريطاني "أنتوني جيدنز" عن المخاطر التي يواجهها عالمنا اليوم. كذلك نظرية الأنشطة الروتينية. وتعتبر الدراسة من أنماط الدراسات المستقبلية وتحديدًا نمطها الاستطلاعي الاستكشافي *exploratory type* والمستمد منهجياً على البيانات الجاهزة والمعلومات والتقارير ومسح التراث النظري. ومحاولة وضع سيناريوهات مستقبلية لاتجاهات الجريمة في مرحلة ما بعد الجائحة، ووضع بعض الحلول والمقترحات لمواجهة هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية : جائحة كورونا - معدلات وأنماط الجريمة - الجرائم السيبرانية - سيناريوهات المستقبل

**Corona pandemic and its reflection on changing crime rates and patterns Reality visions and future scenarios
khalid alsyd shihatat alsyd**

Law Department - Faculty of Arts - Damanhour University

Email: khaled.shehata@art.dmu.edu.eg

Abstract :

Human societies throughout history faced some epidemics that spread and infected huge numbers of people, and caused millions of deaths in a short period of time. Since the World Health Organization announced in March 2020 the emergence of the Coronavirus and adopted it as a pandemic, many scientists specializing in all fields and sciences have expressed their interest in studying this new phenomenon and its implications and analyzing its potential repercussions on individuals and societies. Sociology emerged as one of these sciences that are interested in studying the Corona pandemic as a social phenomenon. In order to try to help humanity eliminate it after inflicting enormous economic and human losses on the world.

With the escalation of this crisis, the entire world has turned to work and education remotely within the cyberspace, there has become an imperative to deal through the Internet and the information society in all aspects of life, and the need to accelerate the pace of transition towards a digital society that bears the slogan of social distancing. This digital trend coincided with the changing rates and patterns of crime in the world, and on the horizon appeared what could be called "crime in the era of corona", which appeared through the exploitation of a group of criminals specializing in Internet crime the knowledge and technological gap between them and their victims of society, and launched a war Silent elevated from their malicious activities and their cybercrimes.

the importance of this study in the sociological approach to the Corona pandemic and its reflection on the changing

rates and patterns of crime in the world in general and in our society in particular, and an attempt to read and analyze the societal reality and its connection with the growing forms and patterns of crime and its reflection on various groups of society, by relying on a set of approaches And the theoretical quotes of contemporary sociologists such as the German sociologist "Ulrich Beck" and the British sociologist "Anthony Giddens" about the dangers our world faces today. Also the theory of routine activities. The study is considered one of the types of future studies, specifically its exploratory type, which is systematically derived from ready data, information, reports and a survey of theoretical heritage. And trying to develop future scenarios for crime trends in the post-pandemic stage, and to develop some solutions and proposals to confront this crisis.

Key words: Corona pandemic - Crime rates and patterns - Cybercrime - Future scenarios

أولاً - المقدمة

واجهت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ العديد من الأمراض والأوبئة التي انتشرت وأصابت أعدادًا هائلة من البشر، كانت بعضها أوبئة محصورة بدول أو نطاق جغرافي معين، والبعض الآخر صنفت كأوبئة عالمية، أو ما يطلق عليه "جائحة pandemic"، وتسببت في وفاة الملايين في فترة زمنية قصيرة، وكذلك أحدثت تغيرات ديموغرافية، واجتماعية، واقتصادية في العالم بأسره. وقد اختلفت طرق التعامل مع تلك الأوبئة والتصدي لها باختلاف الحقبة الزمنية، والإمكانات المتاحة، كما تباينت الآثار التي خلفتها هذه الأوبئة على المجتمعات التي اجتاحتها. ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس ٢٠٢٠ عن ظهور فيروس كورونا واعتمده كجائحة، أبدى الكثير من العلماء المتخصصين في كافة المجالات والعلوم اهتمامهم بدراسة هذه الظاهرة الجديدة وتداعياتها، وتحليل انعكاساتها المحتملة على الأفراد والمجتمعات. وبرز علم الاجتماع كأحد هذه العلوم المهمة بدراسة جائحة كورونا كظاهرة اجتماعية؛ من أجل محاولة مساعدة البشرية في القضاء عليها بعد أن كبدت العالم خسائر اقتصادية وبشرية هائلة.

ومع تصاعد وتيرة هذه الأزمة اتجه العالم بأسره إلى العمل والتعليم عن بُعد داخل الفضاء السيبراني، وأصبح هناك حتمية للتعامل من خلال الإنترنت ومجتمع المعلومات في كافة مناحي الحياة، وضرورة تسريع وتيرة الانتقال نحو المجتمع الرقمي الذي يحمل شعار التباعد الاجتماعي. وتزامن هذا الاتجاه الرقمي مع تغير معدلات وأنماط الجريمة في العالم، وظهر لنا في الأفق ما يُمكن تسميته "الجريمة في زمن الكورونا"، والتي كان لها اتجاهان، الأول: هو استغلال مجموعة من المجرمين المتخصصين في جرائم الإنترنت وعصابات الجريمة المنظمة، الفجوة المعرفية والتكنولوجية بينهم وبين ضحاياهم من أفراد المجتمع ومؤسساته، وشنوا حربًا صامتة مصعدين أنشطتهم الخبيثة وجرائمهم السيبرانية. أما الاتجاه الثاني وهو

الخاص بالفئات المهمشة والعمالة غير المنتظمة وأفراد المجتمع الذين فقدوا وظائفهم أو تضرروا اقتصادياً من هذه الأزمة مما يفتح الباب أمامهم لارتكاب الجريمة.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتتناول في محورها الأول تعريف جائحة كورونا ومخاطرها وسبل المواجهة، ثم في المحور الثاني يأتي التناول السوسولوجي لجائحة كورونا، من خلال عرض تاريخ الأوبئة عالمياً وكيفية تشكيلها للتطور الاجتماعي، وعرض واقع المجتمعات مع بداية الجائحة بالتركيز على مظاهر الخلل في البناء الاجتماعي. ومن بعدها عرض لمجتمع ما بعد الجائحة الرؤى المستقبلية والمخاطر المحتملة، التي صاحبت الاتجاه نحو المجتمع الرقمي. وأخيراً المحور الثالث بعنوان الجريمة في زمن جائحة الكورونا "الواقع والمستقبل" وفيه عرض لإحصاءات الجريمة أثناء جائحة كورونا، وأهم التغيرات التي حدثت في البنية الاجتماعية والتحول في أنماط الجريمة كانعكاس للتباعد الاجتماعي والتحول نحو المجتمع الرقمي، ثم سيناريوهات مستقبل الجريمة بمراحلها الثلاثة. وأخيراً عرض لمجموعة التوصيات التي قد تساعد صناع القرار لتجاوز هذه الأزمة.

١- أهمية الدراسة :

تأتي الأهمية النظرية للدراسة في أنها محاولة للجمع بين أدبيات "سوسولوجيا الوباء" و"سوسولوجيا الجريمة"، لمعالجة واحدة من أخطر الظواهر الحديثة التي طرأت على العالم كله والمتمثلة في جائحة كورونا، والتي تزامنت مع تغير أشكال وأنماط الجريمة في العالم. كما تتضح أهمية هذه الدراسة العملية في التناول السوسولوجي لجائحة كورونا وما أفرزته من أنماط جديدة للجريمة تتسم بطابع الخطورة، مما يشكل خطراً على جميع المجتمعات في العالم، ومحاولة قراءة وتحليل الواقع المجتمعي الذي فرضه الوباء، وارتباطه بتنامي أشكال وأنماط الجريمة وانعكاسها على مختلف فئات المجتمع، ومحاولة وضع سيناريوهات مستقبلية لاتجاهات الجريمة في

مرحلة ما بعد الجائحة، ووضع بعض الحلول والمقترحات لمواجهة هذه الأزمة.

٢- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتجلى الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة التعرف على طبيعة جائحة كورونا وانعكاسها على تغير معدلات وأنماط الجريمة، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية أهمها دراسة التغيرات التي طرأت على روتين الحياة اليومية بعد الجائحة، التي كانت سبباً مهماً في تهيئة الظروف لارتكاب أنواع جديدة من الجرائم. ومن الأهداف أيضاً محاولة استشراف المستقبل، التي تعد من العمليات الهامة بالنسبة لكافة المجتمعات، وخاصة بالنسبة للأجهزة الأمنية ويرجع ذلك إلى أهمية المهام الموكلة إليها وإلى طبيعة المتغيرات الجديدة في مجال الظواهر ومصادر التهديد الأمني والتي نجم عنها زيادة كمية ونوعية في التهديدات والمخاطر التي يتعين على الأجهزة الأمنية التعامل معها، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى بيان أثر جائحة كورونا على فئة المتعاملين مع الفضاء الإلكتروني وعلى الفئات المهمشة والمحرومة داخل المجتمع، كما تهدف إلى إلقاء الضوء على خطورة هذه الجائحة في استغلال الإرهابيين لها في تطوير الأسلحة البيولوجية بعد بيان أثرها المدمر على العالم، مع وضع سيناريوهات مستقبلية للجريمة في مجتمع ما بعد الجائحة وطرق مواجهتها.

ويتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في " ما أهم التغيرات التي طرأت على معدلات وأنماط الجريمة بسبب جائحة كورونا؟"، وينبثق منه مجموعة من التساؤلات الفرعية متمثلة في: ما تعريف فيروس كورونا والمسبب لمرض كوفيد ١٩؟ وما أهم أعراضه؟ ما تاريخ الأوبئة؟ وكيف تشكل التطور الاجتماعي؟ كيف كان واقع المجتمعات مع بداية الجائحة؟ وما أوجه مظاهر الخلل في البناء الاجتماعي التي حدثت مع الجائحة؟ ما أهم التداعيات السلبية والمخاطر المحتملة للجائحة؟ هل هناك إحصاءات للجريمة أثناء جائحة كورونا؟ وما التغيرات التي طرأت عليها؟ ما شكل التغيرات التي

حدثت فى البنية الاجتماعية وأنماط الجريمة كانعكاسٍ للتباعد الاجتماعى والتحول نحو المجتمع الرقْمى؟ ما هى السيناريوهات الاقتصادية والاجتماعية وسيناريوهات مستقبل الجريمة فى مجتمع بعد الجائحة؟.

٣- إشكالية الدراسة

تواجه البشرية فى عالمنا المعاصر الكثير من المخاطر مثل إشعاع المفاعلات النووية، والتلوث، والفيروسات التى تفنك حياة البشرية، ويتسم هذا الخطر بنفس سمات القوة المدمرة للحرب، فيصيب جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ومن ثم يصعب السيطرة على تلك المخاطر، وهو ما عبر عنه عالم الاجتماع البريطانى "أنتوني جيدنز" وأسماه "العالم المنفلت" الذى تحدى به كثير من المخاطر الناتجة من التسارع فى التنمية الصناعية والتقنية وتزايد التدخل البشرى فى الطبيعة. ويعتقد عالم الاجتماع الألمانى "أورليش بيك" أن هذه الأخطار جميعها قد أسهمت فى إقامة ما يسميه "مجتمع المخاطر" والتى ينبغى على الانسان أن يواجهها أو يتكيف معها. ويرى "بيك" أن جانباً مهماً من مجتمع المخاطرة يتمثل فى أن الأخطار تنتشر وتبرز بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمانية والاجتماعية، وتؤثر فى جميع البلدان والطبقات الاجتماعية.

ومن هنا يجد العالم اليوم نفسه فى ظل الأزمة الصحية الراهنة بين محاولة القضاء على فيروس كورونا طبيياً، وبين السيطرة على مخاطره اجتماعياً. ولأول مرة يتصدر المجتمع المشهد بشكل حاسم فى إمكانية السيطرة على انتشار هذا الوباء، والحد من مخاطره على الصحة وعلى حياة الأفراد فى محاولة لا تقل أهمية عن الجهود الطبية المستمرة عبر العالم لإيجاد لقاح مضاد لهذا الفيروس. ومع تزامن اجتياح جائحة كورونا العالم بأسره، وإجبار سكان العالم جميعاً لأخذ إجازة إجبارية والمكوث فى المنزل، فى ظاهرة تحدث للمرة الأولى فى التاريخ. ولم يقتصر الاهتمام بموضوع المرض على المنظور الطبى الإكلينيكى فحسب، بل إنه يتعلق بالسوسولوجيا؛ نظراً لجهود الأفراد والمؤسسات والدول للوقاية من خلال

الإجراءات الاحترازية المتمثلة بالحجر والعزلة والتباعد الاجتماعي، وهي شأن اجتماعي خالص، خاصة مع انتشار حالة الخوف الجماعي التي شملت كل المجتمعات الإنسانية، ورافقتها عدد من الشائعات والتأويلات والتكهنات والتغير في أنماط الجريمة. ويتناول علم الاجتماع أزمة تفشي جائحة الكورونا باعتبارها إحدى الأزمات الكاشفة عن خفايا البنية الاجتماعية وأوجه الخلل فيها، وماتحتاجه من ضمير في سياق فعل جماعي متناغم وقوي، فلا تقتصر المواجهة على الوباء أو المرض فحسب، لكنها تواجه سنوات الإهمال والجهل والفقر والظلم وانعدام المساواة داخل المجتمعات. لا شك أن الوضع الحالي فرض علينا إجراء دراسات بحثية في محاولة لوضع رؤية مستقبلية، ليس فقط لأهميتها في المساعدة على تشكيل الاستجابات الحكومية والمجتمعية الفعالة للنسخة الحالية من وباء كورونا، ولكن لأنه أصبح من الواضح أن الفيروس يمكن أن يغير شكله ويتحور في الموجات المستقبلية، كما يمكن أن يساعد البحث في توفير الفهم والأفكار المهمة للتعامل مع التوقعات الوبائية وتداعياتها.

٤- المداخل النظرية :

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المداخل والمقولات النظرية لعلماء الاجتماع المعاصرين أمثال عالم الاجتماع الألماني "أولريش بيك" ورؤيته حول مجتمع المخاطر. كذلك تحليلات عالم الاجتماع البريطاني "أنتوني جينز" عن المخاطر التي يواجهها عالمنا اليوم بما أسماه "العالم المنفلت" الذي تحقق به كثير من المخاطر. كذلك أدبيات فرع من فروع علم الاجتماع وهو "سوسيولوجيا الوباء" الذي يهتم بدراسة الآثار التي تحدث في المجتمع، جراء التغيرات الآتية من خارج النسق، وليس من داخله فقط، مثل التغيرات في المناخ والظروف البيئية المحيطة، والأوبئة والكوارث، وما تحدثه في الحياة الاجتماعية من أزمات مختلفة. كما تقدم الجائحة فرصاً لاختبارات فروض النظريات العلمية في العالم الحقيقي وربما يساعد ذلك على توقع ما قد يحدث في ظروف وبائية أخرى مماثلة في المستقبل. ومن

النظريات الإجرامية الرائدة والتي اعتمدت عليها الدراسة "نظرية الأنشطة الروتينية Routine activity theory" التي طرحها "كوهين وفيلسون" عام ١٩٧٩، لتفسير ارتفاع معدلات السلوك الإجرامي في الولايات المتحدة، والتي تؤكد على بُعد الفرصة في حدوث الجريمة، وهي نظرية قادرة على فهم تطور الجريمة في أوقات الأزمات والكوارث، حيث أنها تؤكد على أهمية العامل الاقتصادي. وقد أكد "كوهين وفيلسون" على أن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية توفر فرصاً كثيرة لارتكاب الجرائم^(١). ولعل أكثر الصياغات النظرية القائمة على إفتراضات أهمية الفرصة في فهم السلوك الإجرامي والانحرافي، وقدرتها على تفسير الجرائم، هي الصياغة التي طرحها جوسيف شيلي (Shelley) في كتابه "علم الإجرام" وقد ارتكز في ذلك على اعتبار بعدي «الفرصة» و «الحوافز» كمتغيرين أساسيين في فهم هذا النوع من الجرائم، وينطلق "شيلي" من فكرة مؤداها أن فرصة ارتكاب الجرائم أمر مهياً لكل فرد عموماً، فوفقاً "شيلي"، فإن فهم بنية الفرصة لا يمكن أن يقدم أكثر من نصف الصورة الخاصة بارتكاب تلك الأنواع من الجرائم، فالمجرمون ينتهكون القانون؛ لأنهم يرغبون في الحصول على أرباح طائلة وسريعة، وسوف لن يترددوا في اغتنام أية فرصة تعرض لهم أو توفر لهم مردوداً كبيراً، فدراسة الحياة اليومية في أوضاع التفاعل الاجتماعي أثناء الجائحة قام بتوفير وتهيئة الظروف والفرص لارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم، وهو ما يسمى في العادة "علم الاجتماع المصغر" أو المايكروسوسيولوجي، وفي هذا النوع من الدراسات الاجتماعية، يجري التحليل على مستوى الأفراد أو الجماعات الصغيرة

٥- الإطار المنهجي

تعتبر بحوث المستقبل محاولة لاستقراء المستقبل أكثر منها تخطيطاً له، فاستشراف المستقبل يعتمد على أساليب علمية تقوم على فهم الماضي والحاضر والعوامل التي أدت إليه، كما يهدف إلى تقديم رؤية مستقبلية أو مجموعة تنبؤات مشروطة أو سيناريوهات؛ لاكتشاف العلاقات المستقبلية بين

الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية التي يموج بها المجتمع. كما تهتم بدراسة المسارات المحتملة التي ستؤول إليها اتجاهات الواقع الراهن، من خلال تحليل البحوث والتراث النظرى والتقارير الموجودة فى الوقت الحاضر، مع تحديد المدى الزمنى الواضح وفقاً لتصنيف " مينسوتا" والذي تم تحديده بالمستقبل المباشر وهو الممتد من اللحظة الحالية إلى عام تقريبا، ثم المستقبل القريب والممتد من عام إلى ٥ أعوام (*).

وتعتبر الدراسة من أنماط الدراسات المستقبلية وتحديداً نمطها الاستطلاعى الاستكشافى *exploratory type*. وتبدأ خطواتها المنهجية من الحاضر ثم منه يتم استشراف المستقبل المتوقع أو المحتمل حدوثه، ويستند منهجياً على البيانات الجاهزة والمعلومات والتقارير ومسح التراث النظرى التى سيتم عرضهم فى الدراسة، ومعرفة التجديدات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية القائمة كأساس فى التوصل للتنبؤات المستقبلية. وسوف يتم الاستعانة بالمدخل الكلى فى دراسة المستقبل والذي يدرك طبيعة المجتمع المتشابكة، مع توضيح المسارات التى يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلى وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن. فالسيناريو الاستطلاعى لهذه الدراسة يحدد الوضع الابتدائى أو نقطة الانطلاق بإعلان منظمة الأمم المتحدة فيروس كورونا كجائحة، التى من بعدها ستتشكل الصورة المستقبلية. ثم تبدأ الدراسة فى وصف المسارات المستقبلية والتتابع المفترض للظاهرة محل الدراسة عبر الزمن، عن طريق تحليل مجموعة من الأحداث والبيانات الكمية والكيفية. وتعتمد الدراسة على الطريقة التفاعلية فى بناء السيناريو وهى الطريقة التى تجمع بين الحدس والنمذجة للوصول إلى سيناريو جيد. ويجمع السيناريو المستقبلى لهذه الدراسة بين سيناريو الأزمة، الذى يقوم على أساس وضع تصور لما يمكن أن يتعرض له المجتمع أو الدولة أو المنظمة من أزمات والتصورات المحتملة لطبيعة هذه الأزمات واتجاهاتها مع التوصل إلى الآليات المناسبة للتعامل معها. وبين السيناريو التحليلي وهو محاولة لرسم صورة لما يحتمل أن يحدث في المستقبل على أساس تقييم

موضوعي وتحديد احتمالات الأوضاع المستقبلية لأن تقييم سياسة أو خطة بعينها يفرض طرح ودراسة الاحتمالات المختلفة طبقاً لتحول أو تبدل الكثير من المعطيات أو المتغيرات التي تولد بتبادلاتها احتمال نشوء أكثر من سيناريو للمستقبل.

المحور الأول : جائحة كورونا.....التعريف والمخاطر والمواجهة

تناولت العديد من المواقع الحكومية والطبية الرسمية كل ما يخص جائحة كورونا طبياً واكلينيكيًا من حيث التعريف بها، وأعراضها، وخطورتها، وسبل التصدي لها. وخصص موقع منظمة الصحة العالمية على الإنترنت بداخله جزءاً خاصاً عن جائحة كورونا، يحتوى على كل المعلومات من الناحية الطبية والاجتماعية، والبيانات الصحيحة والموثقة التي لا تخضع لأية أهواء شخصية أو سياسية. ويمكن عرض بعض النقاط التعريفية منها على النحو التالي^(٢):

١ - تعريف فيروس كورونا والمسبب لمرض كوفيد ١٩ :

تعد فيروسات كورونا سلالة واسعة من الفيروسات التي تصيب الحيوان والإنسان، وتسبب الأمراض التنفسية التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس)، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخراً مرض كوفيد-١٩ وهو مرض معدٍ، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد وتبعاته قبل بدء تفشيه في مدينة "ووهان الصينية" في ديسمبر ٢٠١٩، ثم صنفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا بأنه جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم .

ومن المهم جدا تتبع مراحل تطور تسمية المرض والمتزامنة مع سرعة انتشاره وتأثيره، على سبيل المثال يستخدم مصطلح "الوباء Epidemic" ليشير إلى تفشي المرض على مساحة جغرافية كبيرة، ففي حالة فيروس كورونا يعتبر انتقاله من مدينة ووهان إلى جميع أنحاء الصين تعني أنه قد تطور من مجرد مرض منتشر كمرحلة أولى إلى وباء كمرحلة

ثانية. أما المرحلة الثالثة "الجائحة pandemic" فهو مصطلح يستخدم لوصف انتشار المرض بسرعة من شخص لآخر في جميع أنحاء العالم، بشكل خرج عن نطاق السيطرة، وأصبح ينتقل في منطقة جغرافية واسعة بين المدن والدول، ويصيب نسبة عالية من السكان ويسبب أعدادًا كبيرة من الوفيات، وغالبًا ما يكون ناتجًا عن فيروس جديد أو سلالة ليس للبشر أية مناعة ضدها، وليس له دواء أو لقاح، وغالبًا ما يخلق اضطرابًا اجتماعيًا وخسائر اقتصادية.

٢- الأعراض والانتشار والمواجهة

تتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً لمرض كوفيد-١٩ في الحمى، والإرهاق، والسعال الجاف، وآلام الجسم، واحتقان الأنف، والصداع، وفقدان حاسة التذوق أو الشم. وتزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة مثل أمراض القلب والرئة والسرطان. وتستغرق المدة من وقت التعرض للإصابة بكوفيد-١٩ إلى حين بدء ظهور الأعراض من "١ إلى ١٤" يوماً. وينتشر المرض وينتقل بشكل أساسي من شخص إلى آخر عن طريق القطرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب بكوفيد-١٩ من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم، وقد تحط هذه القطرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، مثل الطاولات ومقابض الأبواب والملابس، ويمكن حينها أن يصاب الناس بالعدوى عند ملامستهم هذه الأشياء أو الأسطح ثم لمس أعينهم أو أنفهم أو فمهم. ويمكن الحد من احتمالات الإصابة بعدوى كوفيد-١٩ أو نشرها باتخاذ بعض الاحتياطات البسيطة: منها تنظيف اليدين جيداً بمطهر كحولي أو بغسلهما بالماء والصابون، والمحافظة على مسافة متر واحد (٣ أقدام) على الأقل مع الآخرين، وتجنب الأماكن المزدحمة مع ارتداء الكمامة، وتجنب لمس العين والأنف والفم.

المحور الثاني : التناول السوسولوجي لجائحة كورونا

يركز المحور الثاني من هذه الدراسة على تناول علم الاجتماع بالدراسة لجائحة كورونا، من خلال عرض تاريخ الأوبئة وكيف أثرت في تشكيل تطور المجتمعات. ثم رؤية علماء الاجتماع لظاهرة الأوبئة وانعكاسها على بنية المجتمعات، ثم استعراض لواقع المجتمعات مع بداية الجائحة وما تبعها من مظاهر للخلل في البناء الاجتماعي، والاختلافات التي طرأت على روتين الحياة اليومية نتيجة تنفيذ اجراءات التباعد الاجتماعي؛ وما نتج عن ذلك من خوف اجتماعي أصاب كل المجتمعات. وأخيراً محاولة وضع رؤية مستقبلية لمجتمع ما بعد الجائحة.

١- تاريخ الأوبئة عالمياً وتشكيلها للتطور الاجتماعي

تبننت العديد من الدراسات في علم اجتماع الصحة والمرض والأوبئة الكثير من المقاربات، حول عدم القضاء - نهائياً - على الأمراض المعدية والأوبئة التي ظهرت خلال القرن الماضي. فمنذ عام ١٩٨٠، نعيش مرحلة الارتداد للأمراض المعدية، مثل: «فيروس هانتا» و«الجمرة الخبيثة» و«السارس» و«الإيبولا»، التي تسببت في معدلات وفيات كبيرة.

وتاريخياً واجهت المجتمعات الإنسانية منذ زمن بعيد الكثير من الأوبئة، بداية من الطاعون الأسود الذي أودى بحياة ثلث سكان أوربا، أي ما يقرب من ٢٥ مليون نسمة من ٧٥ مليون جملة سكان القارة حينها عام ١٣٤٨م، ثم الأنفلونزا الإسبانية عام ١٩١٨ التي قدر عدد ضحاياها ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون نسمة وهو ما يقارب ٥% من سكان الأرض، ثم كان وباء السارس ما بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وكذلك إيبولا وسط وغرب إفريقيا الذي أصاب ثلثي السكان وترك ١١ ألف ضحية، ثم مرض فقدان المناعة "الإيدز" الذي بلغ عدد المصابين به عبر العالم ٤٠ مليون نسمة^(٣).

وفي مقال تم نشره في المجلة الدولية "Nature Research" الرائدة في العلوم عام ٢٠١٩- بعنوان " كيف تشكل الأوبئة التطور الاجتماعي"، الذي يناقش تأثير الأمراض المعدية والأوبئة على المجتمع، عرضت "لورا

سبيني" دراسة "فرانك سنودن" حول الأوبئة والمجتمع، التي أكد فيها أن الأمراض المعدية تشكل التطور الاجتماعي بشكل لا يقل قوة عن الحروب والثورات والأزمات الاقتصادية. ولقد جمع "سنودن" قدرًا هائلًا من الأدلة يمتد تاريخها إلى أكثر من ألف عام حول الأوبئة، بدءًا من الطاعون الدبلي إلى الجدري، والملاريا، وأمراض الجهاز التنفسي (سارس) والإيبولا وما بعدها. فهو يحلل ظواهر العنف والهستيريا الجماعية والتدين التي صاحبت الأوبئة؛ للتكهن بعواقبها الاجتماعية والسياسية والثقافية طويلة المدى. كما استعرض "فرانك سنودن" في كتابه "تاريخ الأوبئة عبر التاريخ" انتشار وباء الكوليرا في فرنسا عام ١٨٣٢، وظهرت معه نظرية المؤامرة - مفادها- أن الوباء معدٌ من صنع الإنسان، وانتشرت شائعات تفيد بأن حكومة الملك "لويس فيليب" تضع مادة الزرنيخ في آبار المياه لتسممها. ومع انتشار الوباء ووفاة ما يقرب من ١٩ ألف فرنسي اندلعت موجة عنف من الشعب ضد الحكومة، وبالكاد استطاعت الشرطة التصدي لها واحتواء العنف؛ إلا أن الحراك والغضب الشعبي لم ينفذ، وظلت الحكومة متوجسة مما أسمته حينها "الطبقات الخطرة"، وهي الطبقات الفقيرة التي تأثرت بصورة كبيرة مما حدث، وثارَت ضد الحكومة، وهو ما قد يفسر جزئيًا - وفقًا لسنودن- أحداث "القمع الطبقي" التي شهدتها العاصمة الفرنسية بعد هذا الوباء بسنوات قليلة، وهو ما جاء معاكسًا لحراك الثورة الفرنسية. في القرن الحالى، يبدو أن العديد من الأخطاء التي تسببت في تفاقم الأوبئة في الماضي تتكرر، وهذا هو السبب الذي جعل "سنودن" يشير بشكل يندُر بالسوء إلى استمرار انتشار الأوبئة وتزايد خطورتها. وانتهى "سنودن" إلى أن المواجهة ضد الأوبئة تتجح عندما تتحد مجهودات الأطباء والسياسيين وصانعي الأدوية ووسائل الإعلام والمواطنين معًا^(٤).

٢- التناول السوسولوجي للأوبئة

يظهر في علم الاجتماع على الدوام فروغٌ جديدة، فهو العلم الذي يدرس المجتمع حال ثباته وحال تغيره، وهو - دائماً - يلاحق الظروف المتغيرة في المجتمعات، لذلك نجد أن فروغاً كثيرة لعلم الاجتماع ظهرت على أثر ظهور مشكلات جديدة، مثل علم اجتماع الكوارث، والإكلينيكي، والجسد، وغيرهم، لذلك، فإن سوسولوجيا الوباء موجود بشكل أو بآخر منذ مدة طويلة في مشاهد علم الاجتماع، لأن هذا العلم يهتم بدراسة الآثار التي تحدث في المجتمع، جرّاء التغيرات الآتية من خارج النسق، وليس من داخله فقط، مثل التغيرات في المناخ، وتلك التي تنتجها الأوبئة والكوارث، وهي جميعها تؤثر في المجتمعات تأثيراً كبيراً، لأن الأوبئة والجوائح الكبيرة لها انعكاسات على الاقتصاد والممارسات الاجتماعية والسياسية. لذلك فإن دراسات سوسولوجيا الوباء أصبحت مهمة، في توجيه المجتمعات لصوغ سياسات جديدة متجددة للتعامل مع الأوبئة^(٥).

وينظر علماء الاجتماع وعلماء الأوبئة إلى الصحة والمرض من منظور الدور المهم الذي تؤديه المؤشرات الاجتماعية والبيئية على أنماط الصحة والمرض، فسعوا إلى دراسة التوزيع والتكرار للأوبئة والأمراض بين السكان، وإلى تفسير الصلة بين الصحة من جهة وعدد من المتغيرات مثل الطبقة الاجتماعية والجنس والعرق وغيرها، إلى جانب ذلك يهتم علم اجتماع الأوبئة بدراسة بيئة المرض، والعوامل المجتمعية والثقافية التي تساهم في زيادة انتشار الأمراض الوبائية في المجتمع الإنساني. كما يهتم علم الاجتماع بدراسة سلوك المجتمعات مع تفشي الأوبئة، حيث تشهد المجتمعات موجات من الخوف الجماعي، كما حدثت ثورة في التفسيرات المرتبطة بأسباب هذه المعاناة الجماعية جراء الوباء، وتسببت في موجة من التناقضات القيمية، وزخم في السلوكيات والاستراتيجيات لمواجهة الوباء.

ومن هنا يقر علم الاجتماع أننا أمام ظاهرة استطاعت أن تخلق عقلاً جمعياً عالمياً، كانت سمته الرئيسية هي الخوف بالدرجة الأولى، ثم الهروب

من خطر الفيروس غير المرئي. فثمة أمور يمكن ملاحظتها في سياق تفشي فيروس كورونا على المستوى السوسولوجي. أولها: هو ذلك السلوك الغريزي للإنسان وقت الأزمات الكبرى، وهنا في هذه الحالة هي أزمة أُمّت بكل المجتمعات على اختلاف تصنيفاتها، فقد بات هدف الحفاظ على الحياة الهدف الأول للفرد، ويبدو أن النظرية السوسولوجية سوف تهتم الآن بالعودة إلى الارتدادات الجماعية لمرحلة الحفاظ على البقاء، وتعيد - من جديد - تثبيت أو نفي مقولاتها حول السلوك «المتوقع وغير المتوقع» للفرد وقت الأزمات الكلية، وقد يبدو سلوك الفرد الآن تطبيقاً دقيقاً لما أسماه "هابرماس" بسيادة العقل الوظيفي على مقدرات الحياة اليومية. ثانيها: التوازن الوظيفي بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية، فقد جادل الكثير بأن هذا الفيروس ما هو إلا تجسيد للنظرية المالتوسية، التي ترى أن الأوبئة والحروب هي «ضرورة» لإعادة التوازن للعالم، الذي نعيش فيه^(٦).

وعلى الجانب الآخر، سعى علماء الاجتماع منذ إعلان فيروس كورونا كجائحة من طرف منظمة الصحة العالمية في مارس الماضي، إلى فهم جائحة كورونا كظاهرة اجتماعية وتحليل انعكاساتها المحتملة على الأفراد والمجتمعات. ولم يكن الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالصحة والمرض وانتشار الأوبئة من طرف علماء الاجتماع ولید اللحظة، بل ارتبط بالأعمال الأولى لرواد هذا العلم، الذين كانت لهم مساهمات مباشرة وغير مباشرة في مجالات تأثير الأمراض والأوبئة على الروابط الاجتماعية وعلى بنية المجتمعات، وهذا ما نجده لدى "إميل دوركايم" في معرض حديثه عن "التضامن الاجتماعي" وخاصة أثناء مناقشته لمسألة الانتحار، فالجماعات والأفراد التي تكون أكثر اندماجا وتكاملا في المجتمع تكون أقل ميلا للانتحار خاصة أثناء الأزمات^(٧). - وتباعاً - بدأ التركيز على نفس الفكرة واعتبار الأمراض والأوبئة ظواهر اجتماعية يمكن فهمها من خلال سياقاتها الاجتماعية والتاريخية، وهذا ما أوضحه "ماكس فيبر" في عمله حول التاريخ والسوسولوجيا، وكيف يمكن تقديم تحليل مقارن بين نفس النوع من الأحداث

خلال فترات تاريخية متفاوتة"، وتظهر كذلك مساهمة "مارسيل موس" حول وحدة المجتمعات، حيث أشار إلى أن من أهم طرق التحليل وقياس قوة وضعف التماسك الاجتماعي، عن طريق دراسة اللحظات التي تظهر فيها المخاوف والذعر خلال الكوارث والأوبئة التي تؤدي إلى تفكيك أو اضمحلال المجتمعات.

ويظهر للوهلة الأولى أن تفشي وباء الكورونا كمشكلة فردية، تتمثل في خوف كل شخص من الإصابة أو العدوى، ويمكن أن نتأمل ذلك على ضوء أطروحة عالم الاجتماع "رايت ميلز" حول "الخيال السوسيولوجي"، التي تشير إلى ضرورة التفكير في مشاكلنا الشخصية - مشكلة الخوف من الإصابة بفيروس الكورونا - وفهمها في ضوء القضايا الكبرى، خاصة وأنها في أغلب الأوقات لا تربط مشاكلنا الشخصية بقضايا المجتمع ككل. وقد نعتقد أن مشاكلنا الشخصية يمكن حلها من خلال آليات التأقلم الفردية وحدها. - في ظل هذا الفهم- تبقى حقيقة واحدة مؤكدة هي أن فيروس الكورونا وباء عالمي وقضية عامة ومصدر للقلق في العالم كله، ومن المهم التقدم نحو فهم هذه المشكلة والكشف عن جوانبها الأخرى^(٨).

وفي تحليلنا لوباء الكورونا^(*) في إطار المنطلق النظري للدراسة يمكن أن نعرض تساؤل عالم الاجتماع الألماني "أورليش بيك" في كتابه "مجتمع المخاطر" الصادر سنة ١٩٨٦م حول ماذا سيحل بسكان قارة بأكملها إذا ما أصابهم مرض أو تلوث بمختلف درجاته بشكل يستحيل معه الشفاء؟ هل بالإمكان وضع بلاد بأكملها تحت الحجر الصحي؟ هل نصل إلى فوضى داخلية؟. تساؤلات ربما نجد صداها الآن وبعد كل كارثة وجائحة يمكن أن تصيب الإنسانية بأكملها وتذكُّ بناها الاجتماعية والاقتصادية دون رجعة مثلما يحدث الآن مع جائحة كوفيد١٩، حيث تدخل حالة الانهيار هذه ضمن حقل مفاهيمي أوسع كانت الإنسانية قد عاشته كالخوف والشك والتغييرات المناخية والأزمات المالية المتعددة من الكساد الكبير سنة ١٩٢٩، إلى الأزمة المالية في ٢٠٠٨، وكانت معاول علم الاجتماع الكيفية والكمية حاضرة

وبقوة في كل هذه المحطات، من زاوية الفهم والتحليل والتفسير والاستشراف.

ولكي نتقدم خطوة ثانية في التحليل، يمكن لنا أن نجد في مقاربة "أولريش بيك" حول مجتمع المخاطر العالمي بعض المفاهيم المفسرة لحالنا في ظل هذا الوباء، فلقد أكد "بيك" على أن المخاطر العالمية الناتجة عن التغير المناخي وانتشار الأمراض المعدية والأوبئة عبر العالم، هي إحدى سمات عالمنا الرأسمالي المعاصر، وأنه في سياق كهذا يجب على الأفراد والحكومات والشركات والدول، أن يكونوا قادرين على التعايش مع المخاطر ومواجهتها والتكيف معها، عبر مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الصحة والمرض. ولقد أكد "بيك" على أنه في حال حدوث أية كارثة أو وباء عالمي، فإن التأثير سوف يكون مدمراً ويصعب احتواء تداعياته، ولعل هذا بعض ما يتجسد أمامنا ونحن نتابع تطور وسرعة انتشار وباء الكورونا، وحصده لآلاف الأرواح عبر العالم. في ضوء التحليل السابق، يجب أن نفهم وباء الكورونا، ليس باعتباره مشكلة فردية فحسب، بل خطراً عاماً، ومصدراً للقلق يطال الجميع، فالمخاطر التي تصيب الإنسانية، سواء الطبيعية مثل الكورونا، أو المصطنعة والصادرة عن المخاطر العلمية والبحثية مثل كارثة تشرنوبيل أو هيروشيما، تؤثر بدورها على المجتمع في كليته وفي تفاصيله، حيث تساهم في إعادة بناء العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد وفي تغيير أنماط العيش. وبالفعل وجد سكان العالم أنفسهم - فعلياً - في حجر صحي إجباري وسط تخبط كبار قادة العالم حول كيفية التعامل مع هذه الجائحة للخروج منها بأخف الأضرار الصحية والاقتصادية، وغموض حول تشخيص الكورونا المستجد وآليات مقاومته. لذلك لا سبيل لنا إلا من خلال التغيير، فمن خلاله يجب على كل شخص إعادة النظر في تصرفاته، وأن يتوافق مع الإجراءات الجماعية العالمية التي ينصح بأن يلتزم بها الجميع؛ لاحتواء الوباء ووقف انتشاره.

٣- واقع المجتمعات مع بداية الجائحة

أولاً : مظاهر الخلل في البناء الاجتماعي

واجهت المجتمعات الإنسانية -عبر التاريخ- بعض الأوبئة التي انتشرت على نطاق واسع وأثرت على الأفراد الذين عاشوا هذه الخبرة الاستثنائية، إذ غيرت جانباً من اتجاهاتهم القيمية، بل وتركت تأثيرات على التركيبية النفسية لأجيال كاملة، التي وإن استطاعت النجاة البدنية من الوباء، فإنها لم تتعاف من آثاره النفسية والاجتماعية. وتظل هذه الخبرة عالقة في الضمير الجمعي للمجتمعات ومكوّناً أساسياً لتاريخه، حيث تشهد تغيرات جذرية في نمط حياتها اليومية، وتنتهي التجربة بخلق معانٍ وقيم وأفكار وأنماط مختلفة للحياة الإنسانية. ونستعرض هنا الملامح الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات خلال فترات الأوبئة، من واقع الخبرات التاريخية السابقة، وليس بالضرورة أن تقع هذه الظواهر جميعها أو بنفس النمط في الأزمنة الحالية^(٩):-

أ- سقوط العقلانية الهشة الحاكمة للتفاعلات اليومية:

يسجل علماء الاجتماع تغيراً في أنماط سلوك الأفراد والجماعات في وقت الكوارث والأوبئة، حيث تنهار "العقلانية" التي تحكم السلوك والتصرفات في مسار الحياة اليومية. كما أن إيقاع الحياة اليومية، وروتينها المعتادين يرتبكان، فالحياة اليومية للأفراد والمجتمع تتضمن أنماطاً معروفة من التفاعلات والتوقعات والحلول الجاهزة، ويشكل الحدث الكارثة - وهو هنا الوباء - خروجاً حاداً وصادماً عن هذا الروتين. وهو ما أكده عالم الاجتماع "شوتز" بأن هذه "العقلانية الهشة" تحكم - في الأوقات الطبيعية- ملامح الحياة اليومية، وهو ما أطلق عليه الروتين، فالحياة اليومية للأفراد والمجتمع عبارة عن روتين، بما يتضمنه ذلك من أنماط معروفة من التفاعلات والعلاقات والتوقعات وحلول مسلم بها، تم اختبارها من قبل في مواقف الحياة العادية، وهو ما يشكل واقع الحياة المشتركة. غير أن هناك بعض الأحداث التي تخرج تماماً عن هذا الروتين، وتتحدى معطياته وحلوله

الجاهزة، وفي هذه الحالة تكون الاستجابة لهذا التهديد عبارة عن موجات من الفرع تُغيّر ممارسات الحياة اليومية، حيث تتضاعف هذه الحالة وتؤدي إلى الانهيار بدلًا من الحل.

ب- تأثير منظومة القيم واختلاف الممارسات الاجتماعية

تتأثر منظومة القيم وأنماط التدين - وفقًا للخبرات التاريخية - بفترات انتشار الأمراض والأوبئة لدى بعض الفئات، حيث يظل الفرد متمسكًا بمنظومة القيم التي تُفسر ما يحدث، وترشده نحو سلوكيات بعينها، مثل الطقوس الدينية أو الخيرية، التي من شأنها تخفيف معاناته بحسب معتقداته، غير أنه مع طول المدة وارتفاع مستوى الخطورة وتفشي الوباء وزيادة الضغط النفسي يرتبك الفرد، وقد يتشكك في معتقداته وقيمه، وقد يذهب إلى ممارسات ذات صلة بعقائد أخرى لعله يكون خاطئًا فيما يعتقد. وعادةً ما يصاحب الأوبئة وقلة المعلومات عنها، موجة من الشائعات التي يطلقها البعض وينجرف خلفها ملايين على استعداد لتلقي أية شائعة لتفسير ما يحدث حولها. وتعد هذه الفترات البيئة الخصبة لصعود نظرية المؤامرة، ليس فقط بين الشعوب وبعضها، بل أيضًا بين الدول. ويزداد الأمر سوءًا مع مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتم استغلالها من بعض التيارات المتطرفة لاستغلال هذه الأزمة لإثارة الفرع والخوف في المجتمع في محاولة يائسة لإثارة الأفراد عبر اتهام الحكومات بالتقصير في مواجهة الأوبئة.

كما ترتبط بعض الأوبئة ببعض الإثنيات التي تظهر فيها لأول مرة ثم تنتشر بعد ذلك، وأحيانًا تتعرض هذه الإثنيات إلى استبعاد أو تمييز أو وصم. ومن الأمثلة على ذلك ظهور مصطلح "الكورونوفوبيا" الذي ابتدعه البعض لتجسيد حالة الخوف من كل ذوي الملامح الآسيوية وليس الصينيين فقط. ايجابيا، وفي حالة الأزمات، تقل الفجوة بين الفرد والمجتمع، ويظهر نوعٌ من الشعور الجمعي والتضامن بين أعضاء المجتمع الذي يعاني تهديدًا واحدًا، وقد ظهرت مشاهد في دول انتشار فيروس كورونا المستجد الحالي لسكان بعض الأحياء الذين يتواصلون بالغناء أو التصفيق أو الدعاء في

اللحظة ذاتها، والتواصل عبر النوافذ لدعم بعضهم بعضاً، وتحفيز أنفسهم على مواصلة المواجهة والحفاظ على التوازن وبث مشاعر الأمل والتضامن. وعلى الجانب الآخر، تحفز هذه الأوقات المجتمع على خلق أفكار ومبادرات للمساعدة في الوضع الحالي.

ثانياً- التباعد الاجتماعي (التعريف - التداعيات)

فرضت أزمة كورونا على الجميع التعايش وفق أسلوب (التباعد الاجتماعي Social Distancing) الذي يعتبر أحد تدابير مكافحة العدوى التي يتخذها مسئولو الصحة العامة لوقف أو إبطاء انتشار مرض خطير أو معدٍ، وبالتالي يهدف التباعد الاجتماعي إلى تقليل احتمالية الاتصال بين الأشخاص المصابين بالعدوى وغيرهم من الأشخاص غير المصابين، وذلك للحد من انتقال الأمراض والمخاطر الصحية. ويعد هذا القرار استجابة لسياسة مُعولمة وضعتها "منظمة الصحة العالمية"، التي تطالب كل دولة بتطبيق العزل الخارجي والعزل الداخلي؛ فالأول يعني وقف تنقل البشر بين الدول لكي يتوقف استيراد وتصدير فيروس كورونا، فيما يعني الثاني الحد من حركية المواطنين داخل أوطانهم من خلال البقاء في المنزل والتباعد الاجتماعي، حفاظاً على صحة الأفراد وصحة المجتمع ككل^(١٠).

وكاستجابة لوباء COVID-19 المستمر في الانتشار والخطورة، نفذت الحكومات في معظم دول العالم لوائح التباعد الاجتماعي بدرجات متفاوتة من الصرامة، وتم فرض عزل صحي إجباري وحظر تجول في ساعات معينة، وبالتالي إلغاء الأحداث الرياضية والفعاليات الترفيهية، والاجتماعات بجميع الأنواع. وتعليق مختلف أنشطة الحياة الاجتماعية اليومية سواء أكانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية. كما شملت تدابير التباعد الاجتماعي تعليمات للأفراد بالحفاظ على المسافة الاجتماعية في الأماكن العامة، مع فرض القيود على التجمعات، وعلى عمل الشركات، وتعليمات بالبقاء في المنزل، واللجوء إلى العمل والتعليم عبر الإنترنت. وأنتج هذا التباعد واقعاً سوسيوثقافياً جديداً وأنماطاً من الاتصال

الافتراضي تتسم بالعمق والقوة، في أدوات التفاعل غير المباشر بين الناس في العالم، وارتبط بتحقيق توقف مؤقت في أنماط التفاعل الاجتماعي "الاعتيادية"، كما أنتج تأثيراً عميقاً في البنى الاقتصادية من حيث التوقف شبه الكلي في منظومة الإنتاج الوطنية. وعلى أية حال يعتبر هذا المفهوم الجديد مضاداً للاجتماع البشري التقليدي القائم على التقارب.

فأصبح "التباعد الاجتماعي" من مفردات الحياة اليومية، حيث لم يكن من المتوقع أبداً أن يأتي اليوم الذي يُستخدم فيه المفهوم بهذا المعنى، حيث كان يستخدم في الماضي للإشارة إلى أشكال التباعد بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. فالطبقات الأكثر ثراءً تتباعد في سلوكها وفي قيمها وفي توطنها الاجتماعي داخل المدن عن الطبقات الفقيرة والطبقات المتوسطة. فكان استخدام مفهوم التباعد الاجتماعي لنقد طبيعة المجتمع الحديث الذي نعيش فيه، على سبيل المثال "المجتمعات المسيجة" أو "الكومباوند" داخل المدن تمثل شكلاً من أشكال التباعد الاجتماعي، أما الآن فنحن هنا بصدد شكل من أشكال التباعد الفيزيقي، لكنه تباعد اجتماعي أيضاً، لأنه يبعد الناس عن التفاعل الطبيعي والتلقائي القائم على التقارب الجسدي والمكاني. هكذا إذن، يوجد نوعان من التباعد الاجتماعي: الأول يشير إلى التباعد بين الطبقات والفئات الاجتماعية في القيم ونوع ونمط الحياة، والثاني هو التباعد الاجتماعي بشكله الجديد الذي يفرضه المرض، الذي يرتبط بخلق مسافة اجتماعية فيما بين الأفراد. ولذلك إذا صحَّ أن نسمي المجتمع المقبل "مجتمع ما بعد الجائحة"، فإنه يصحَّ أيضاً أن نسميه "مجتمع التباعد الاجتماعي"^(١). الذي يعطى للمجتمع دلالاته كمفهوم ووقائع، ونقله صوب العالم الرقمي والافتراضي، حيث المنصات الرقمية والتطبيقات التكنولوجية، وذلك عبر تكنولوجيا رقمية أكثر كفاءة وأكثر أماناً على مستوى التبادل الخالي من أي خطر انتقال للعدوى والمرض، وهكذا انطلقت دينامية وحركة متنامية بوتيرة قياسية نحو الإقبال الكثيف على الإنترنت والمواد الرقمية.

وعلى الرغم من فاعلية التباعد الاجتماعي في مواجهة الجائحة، إلا أنه ظهرت له تداعيات سلبية تزامنت مع طول فترة الجائحة، حيث أدت سياسات البقاء في المنزل والتباعد الاجتماعي إلى إغلاق مصادر دخل الاقتصاد، وارتفاع معدلات البطالة، والعزلة الاجتماعية، والتنافس على الاحتياجات الأساسية، وتغيرت الحياة اليومية بشكل جذري. ومع مرور الوقت بدأ الأفراد في إبراز مقاومتهم لأوامر التباعد الاجتماعي، بدءاً من خرق أوامر البقاء في المنزل والقيود المفروضة على التجمعات العامة، مروراً بالاعتداء على العاملين في المجال الأمني والطبي من خلال السعال أو البصق أو العطس. وقد يرجع ذلك إلى عدم استطاعة الأفراد مواجهة تكاليف التباعد الاجتماعي، مثل انخفاض أو عدم وجود دخل، والاضطراب في روتين الحياة اليومية، والتأثر بالرسائل الصادرة من الحكومات، والمعلومات المضللة من المصادر الإعلامية المختلفة؛ وهو ما قد يؤدي إلى كثير من المخاطر سوف تعرض لاحقاً^(١٢).

ثالثاً- الخوف الاجتماعي والتأمل الانعكاسي :

لا يواجه الفرد - أثناء انتشار الأوبئة - مخاطر انعدام اليقين (Uncertainty) المرتبط باحتمالات إصابته بالمرض من عدمه فقط، بل إنه يواجه عبئاً أثقل مرتبطاً بحالة كاملة من المجهول (The Unknown)، وهو ما يتسبب في تصاعد مشاعر الخوف والقلق مقارنة بالأمراض العادية. فهي حالة مرتبطة بسرعة انتشار الوباء، وعدم وجود القدرة على توقع متى وكيف ينتهي، ويضاف إلى ما سبق الخوف من إصابة الشخص بالوباء أو بفقدان أحد من المحيطين به. وعلى الرغم من أن الوضع الحالي يُعد أفضل من فترات تاريخية مضت، فإن حداثة الوباء ذاته لا تسمح بوجود كم ونوعية المعلومات التي من شأنها بث الطمأنينة، بل إن المعلومات المتوفرة عن الوباء، وسهولة انتشاره، تعزز المخاوف أكثر بين المجتمعات، وهو ما يمثل عائقاً أمام ممارسة التفاعلات الاجتماعية، بل وقد يصل نظرياً إلى حد ما وصفه "هوبز" بحرب الكل ضد الكل^(١٣). وعندما نأخذ الخوف بمعنى

أعمق، وننظر إليه في اختلاف مفهومه لدى الفئات الاجتماعية المختلفة، فمثلاً الخوف في الطبقات الاجتماعية العليا يكون مرتبطاً بالثروة والملكية، أما الخوف في الطبقات الوسطى فلا يرتبط بالخوف على الحياة المادية فقط، إنما على الحياة المهنية أيضاً، وعندما ننزل بالخوف إلى مستويات الطبقة الدنيا، نجد موقفاً مختلفاً تماماً حيث ندرة في الاقتصاد، وفي الحاجات، ولذلك الخوف عندما يرتبط بالندرة، سيؤدي حسب قول "هوبز" إلى الفوضى، وإلى تخليق أشكال من السلوكيات قد تصل في بعض الأحيان إلى العنف سواء ضد المجتمع أو المؤسسات أو حتى داخل نطاق الأسرة^(١٤).

وتتسبب حالة الخوف هذه في تأمل الإنسان لنفسه، كما ينقله إلى التأمل في الحياة بشكل عام، في مصيره ومصير أولاده وعائلته ومستقبله، وطبيعة الحياة حتى فيما بعد فيروس كورونا. فمن المفيد للغاية، القيام بذلك "التأمل الانعكاسي" أو "العمل الفكري الانعكاسي" التي جاءت في تحليلات "أنتوني جيدنز" والمقصود بها تلك السلوكيات التي تتم في سياق معين، فالانعكاسية تعنى كذلك الأخذ بالدراسة والمراجعة المستمرة والدائمة للممارسات الاجتماعية، في ضوء المعطيات الجديدة التي تتعلق بهذه الممارسات نفسها. إن معيشتنا في عصر المعلومات الحالي تعنى زيادة في مستوى "الانعكاسية الاجتماعية" الذي يشير إلى أننا نقوم على الدوام بالتفكير في الظروف التي تكتنف حياتنا وفي تأملها والتمعن فيها، بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي نزاولها أو نحملها في حياتنا اليومية، وتظل لدينا في جميع الأحوال القدرة على التغيير والتعديل على الصعيدين الفردي والجماعي. ويعنى ذلك أننا لم نفقد بعد سيطرتنا على المستقبل، لذلك لا بد أن تتضافر الجهود التعاونية بين الدول وأفراد المجتمع لمحاولة السيطرة على هذا العالم المنفلت^(١٥).

٤- مجتمع ما بعد الجائحة.....الرؤى المستقبلية والمخاطر المحتملة

من المتوقع أن تبدأ الرؤية المستقبلية في منتصف إلى أواخر خريف عام ٢٠٢٠ وهي الفترة الأصعب في التنبؤ بها، فهناك بعض التكهنات بأن دفاء الصيف قتل من انتشار الفيروس التاجي، لكن الطقس الأكثر برودة في الخريف والشتاء سيعيد انتشار الوباء وحدثت الموجة الثانية، مما يستدعي التخطيط لهذه المرحلة ووضع تقييمًا دقيقًا لما حدث بمميزاته وعيوبه خلال الفترة السابقة. لكن من المهم بشكل خاص تحليل المرحلة الحالية للحصول على دروس في التعامل مع طفرات عودة الظهور. وسوف نبدأ الرؤية المستقبلية والسيناريوهات المتوقعة بالجانب الإيجابي، ثم ننتقل منه إلى الجانب السلبي الخاص بالجريمة والذي سيتم عرضه في المحور الثالث.

أ- إعادة تشكيل العالم الاجتماعي، والفكر النقدي

أعدت صدمة وباء كورونا الوعي الجماعي العالمي إلى نقطة البداية، المتمثلة في ضرورة التفكير في الإنسان بمنظور أكثر إنسانية. فطغيان التقنية الزائدة على حياة البشر زعزت منظومات القيم الجماعية التقليدية، وولدت تباعدًا اجتماعيًا فرديًا حتى قبل أزمة جائحة كورونا. كما أن طغيان الفردية ونمط الحياة المرتكز على الحياة الخاصة مقابل الحياة الجماعية أظهرت أن مستويات التضامن الاجتماعي في العالم تحتاج إلى إعادة نظر وتفكير من علماء الاجتماع. كما تضاربت الآراء حول التأثير الذي يمكن أن يتركه هذا الوباء على البشرية في ما بعد، حيث أدخلت جائحة كورونا العالم في ظرفٍ جديدٍ سوف يتشكل - بناءً عليه- نمطٌ مختلفٌ من الاجتماع البشري لذلك إذا ما استمرَّ الوباء فترةً طويلة، فسوف نشهد اجتماعاً بشرياً على نمط مختلف أشبه بالاجتماع البشري فيما بعد الحروب الكبرى، وربما أكثر حذراً. وسيكون دور الدولة فيه مختلفاً عن دورها في الاجتماع البشري ما قبل كورونا. وعلى الدول المتقدمة أن تتخلى عن كثير من التكبر والضغط الدائم على الدول الفقيرة. ولا بد أن تكون هناك منظومة مختلفة ورؤية مختلفة تكون فيها الجوانب الاجتماعية والنفسية والأخلاقية أكثر

ظهوراً، وبهذا الصدد، فربما نكون بحاجة إلى الحادثة المصقولة التي تتميز بالعلاقات الأخلاقية والاهتمام بالجوانب المعنوية والإنسانية في الإنسان، لأنّ المسألة في هذا الطرف الذي نعيشه ليست مسألة تعامل مع مرض، إنما مسألة مصير ووجود. وهنا يجب أن نهى قدرًا من المسؤولية الاجتماعية، وقدرًا من الشعور العام بالواجب الأخلاقي من الدول، ومن الحكومات، ومن القوى السياسية والمدنية المختلفة، ورجال الأعمال الذين لهم الدور الوطني المهم، الذي ينبغي أن يظهر في هذا الوقت، ثم يأتي المواطنون العاديون الذين تقع عليهم مسؤولية كبيرة من الدعم والمساندة، وهنا يحضر مفهوم الشراكة الذي يجب أن يؤسس لفكرة المستقبل، فلا سبيل إلى مجتمع قويّ دون شراكة قوية تقوم على مبدأ المسؤولية الاجتماعية. مستقبلاً، سيتجه العالم بعد الجائحة إلى البحث عن حادثة أكثر عدالة وأقلّ مادية، لأنّ المجتمعات الحديثة استشعرت منذ عقدين من الزمان الخطر، وضرورة النظر إلى المستقبل، خاصة بعد الأحداث والتغيرات التي تحدث ولا يمكن التنبؤ بها، وهي التي دعت كثيراً من علماء الاجتماع إلى أن يتحدثوا عن اختفاء السرديات الكبرى وظهور السرديات الصغرى، وأن ثمة ضرورة لمراجعة كل أساليب التفكير القديمة. وفي مجتمع ما بعد الجائحة، من المتوقع أن يأخذ الفكر الإنساني طابع التفكير النقدي، وبخاصة النقد الذي يوجّه إلى مشروع الحادثة الموجود طوال هذه الفترة من الزمن، وهذا النقد سوف يكمل النقد الذي بدأ مع "مدرسة فرانكفورت". ويجب عودة هذا النقد مرة أخرى، ومراجعة المنظومة ككل، وبيان جوانبها المادية، والاستهلاكية، الكاشفة عن الهيمنة وعدم العدالة. وأن يُخرج العالم إلى آفاق أوسع، وإلى حادثة أكثر عدالة، وأقلّ مادية، وتزخر بالجوانب التكاملية للإنسان. أخيراً، فإنّ موضوع الصحة والجسد والحماية سوف يكون حاضراً في ذلك المسار، طالما أنه يشكل مصدراً رئيساً للقلق^(١٦).

ب - الاتجاه نحو المجتمع الرقمي

تزامنت إجراءات التباعد الاجتماعي التي فرضها ظهور وانتشار الفيروس، في تدعيم قواعد وأسس المجتمع الرقمي من خلال تعليق التفاعل الاجتماعي المباشر وباقي الأنشطة اليومية وأشكال التبادل الاجتماعي (المادي والرمزي) التي تفترض حضور الأفراد وجها لوجه، وتحويلها صوب العالم الرقمي و"الافتراضي"، كما يسعى المجتمع الرقمي والذكاء الاصطناعي إلى ملء جغرافية البعد المادي المعلق والمبتور من عناصر المجتمع، حيث يمكن معها لمس وتيرة فائقة السرعة في نقل "العناصر والأبعاد الحيوية للمجتمع إلى داخل العالم الرقمي، التي يمكن وصفها بأنها نقلة تاريخية كبرى في حياة المجتمع المعاصر، يمكن أن نتبنا بطبيعة المسارات والاتجاهات الممكنة لمجتمع ما بعد "الوباء"، حيث الانتقال من مجتمع المؤسسات إلى مجتمع المنصات. وقد اتجه عدد من الدول والحكومات خلال العقدين الأخيرين إلى دمج التقنية الرقمية في تدبير عدد من مجالات الحياة الاقتصادية، والأمنية، والصحية، والتعليمية، والتحول نحو المجتمع الرقمي أو الشبكي^(١٧). وتتمثل دعائم المجتمع الرقمي في عدة نقاط أهمها:

أولاً: التعليم عن بعد: برغم اعتماد عمليات التعليم والتكوين عن بعد (Educaton and formation Online)، خلال العقدين الماضيين، إلا أن "التباعد الاجتماعي"، قد كثف الاعتماد على التعليم عن بعد، خاصة بعد إعلان عدد من الدول والمجتمعات الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية، واستكمال البرامج الدراسية من خلال منصات رقمية. وقد واكب ذلك، إعلانات متزايدة ومتنوعة حول التسجيل في برامج التعلم والتكوين عن بعد في المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة، التي تعرض مادة تعليمية متنوعة. ثانياً: خدمات إدارية عن بعد: سارع عدد من المؤسسات الإدارية، إلى إعلان خدماتها خصوصاً التراسل واستخلاص الوثائق الإدارية، على مستوى منصات رقمية على الإنترنت. وقد واكب هذه المرحلة ظهور عدد

كبير من التطبيقات القابلة للتحميل على الحاسب أو الهاتف، والتي تتكفل بتعويض عدد من العمليات والأنشطة التي كان يقوم بها الفرد بشكل يعتمد فيها على ذاته - فكره وجسده الخاص - بتطبيقات رقمية^(١٨).

ج- التداعيات السلبية والمخاطر المحتملة للجائحة:

أقرت منظمة الأمم المتحدة خطورة التداعيات السلبية لجائحة كورونا من خلال تحذير الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" من مغبة أن تتسبب جائحة كوفيد-١٩ في دمار ومعاناة لا يمكن تصورهما حول العالم. ورسم الأمين العام صورة قاتمة تتمثل في سقوط نحو ٦٠ مليون شخص في براثن الفقر المدقع، ووقوع مجاعة "ذات أبعاد تاريخية"، وخسارة حوالي ١,٦ مليار شخص لسبل العيش؛ بالإضافة إلى خسارة قدرها ٨,٥ تريليون دولار في الناتج العالمي، وهو أكبر انكماش منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي^(١٩). خاصة بعد أن بلغ عدد حالات الإصابة على مستوى العالم وقت إجراء هذا البحث إلى (٣٢،١١٩،٧١٦) حالة مؤكدة، و(٩٨٢،٣٧٦) حالة وفاة، و(٢٣،٦٩٧،٨٤٦) حالة شفاء في (٢١٣) دولة ومقاطعة^(٢٠).

كما توقعت منظمة العمل الدولية أن المخاطر التي تشكلها البطالة المتزايدة بين الشباب ستكون أكثر ديمومة، وسيفقد الناس الوظائف بسبب COVID-19 لتصل في نهاية المطاف إلى ٢٥ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. ٤٥. كما سيتأثر بشكل خاص الأشخاص الذين كانت وظائفهم بالفعل تواجه الترشيح قبل الأزمة. وقد يتجه مجموعات من العاطلين إلى الانخراط في الجرائم الإلكترونية رغم افتقارهم إلى المهارات التقنية المتقدمة اللازمة لذلك، ولكن يمكن أن يغريهم مجرمو الإنترنت لتقديم معلومات قيمة عن أرباب أو أماكن عملهم السابقة^(٢١). ويمكن إبراز التداعيات والمخاطر في النقاط التالية :

١- هدم فكرة الحداثة والعولمة

ظهر فيروس كورونا ليثبت إن الاجتماع الإنساني قد فشل عندما تحول إلى قرية صغيرة؛ بفضل منجزات الحداثة والعولمة، في تحقيق القرب الحقيقي وتمكين الإنسانية من السعادة وتغليب الخير على الشر. فمنجزات الحداثة كانت وراء انتشار المجال الحضري، وتكاثر المدن، ووسائل النقل التي قربت المسافات، ووسائل الترفيه. كل هذا تحول إلى مصدر خطر وإصابة بفيروس كورونا، ومن ثم كأن الفيروس يريد إلغاء وظيفة بعض منجزات الحداثة، ويترك فقط ما يتماشى وفكرة العزلة والانعزال القسري من خلال الحجر الصحي وإجراءات الحظر. وهذا بدوره يقودنا إلى هدم فكرة حرية الفرد التي قام عليها جوهر الحداثة وهو ممارسة الفرد لحرية في ظل فيروس كورونا والتي قد تعني تعرض حياته للخطر^(٢٢). ومع انتشار فيروس كورونا في أغلب دول العالم لوحظ وجود تداعيات خطيرة على العولمة إلى حد قول البعض إنه سيقضي عليها نتيجة قيام عديد من الدول بإغلاق حدودها، ووقف التبادلات التجارية ووقف حركات التنقل منها وإليها بحيث أصبحت معزولة عن غيرها من الدول، بما يشير إلى عودة الدول القومية والحدود المادية مرة أخرى بشكل أكثر قوة من ذي قبل^(٢٣).

٢- ظهور مجتمع الهامش

يدرس علم الاجتماع جائحة الكورونا من منظور الانعزال والعزلة والتباعد، لأنه يجبر سكان العالم على إعادة بناء الصلة الاجتماعية. ويركز "ماهر حنين" في دراسة حديثة عن مجتمع الهامش والمهمشين في المجتمع التونسي وأشكال تفاعلهم مع جائحة كورونا، على انعكاس جائحة كورونا على هشاشة المجتمع وارتفاع معدلات الفقر. ويستنتج الباحث أن كل مجتمع ينتهي إلى "إنتاج مهمشيه ومنبوذيه وغربائه في كل زمان ومكان، وأن هناك أفراداً يعيشون على هامش المجتمع في مواجهة مع الرأي العام والثقافة والتقاليد الاجتماعية، وتمت إزاحتهم من الدائرة الاجتماعية ومن الوحدة الوظيفية للكل الاجتماعي. وليس المقصود هنا بالهشاشة تلك المرتبطة بالحياة

السيكولوجية الفردية، بل الهشاشة المقترنة بالحرمان الاجتماعي وبعدم الاعتراف والتغيب والإقصاء من الحياة الاجتماعية^(٢٤). ويؤكد علماء الاجتماع على طرح فكرة انعدام المساواة في الصحة والمرض، التي ترسخت مع السياسات الرأسمالية. على الرغم من أن العالم الحديث يمتلك اللقاحات والنظم الصحية الجيدة، والغذاء الصحي، والهواء النقي، والمسكن الجيد، إلا أن أفراد المجتمع ليسوا على قدم المساواة في ذلك، فهناك غالبية من البشر يعيشون دون خط الفقر، حيث تحصل القلة على رعاية صحية جيدة بينما تفتقر الغالبية إلى أدنى مستويات الرعاية الصحية، وقد يموتون بسبب أضعف الأمراض وأبسطها.

ولم تكن إجراءات العزل الصحي والبقاء في المنازل بالقرار السهل في تطبيقه داخل المجتمعات دون إنتاج ردود فعل مجتمعية، ورغم أهميته إلا أنه يدعم اللامساواة ويؤجج الغضب المجتمعي، ويمكن أن يؤدي إلى احتجاجات وتمريرات؛ فالبقاء في المنزل، لا يمكن أن ينجح في الدول النامية، إلا إذا تم إقناع وإشراك الشرائح الاجتماعية الفقيرة، فتلك الشرائح تكسب قوتها يوميا وبشكل غير منتظم بفضل نشاطها داخل الاقتصاد غير المهيكل؛ ومعنى ذلك أن مطالبة أفراد تلك الشرائح بالبقاء في المنزل يعني منعهم من العمل ومن البحث عن الكسب اليومي، مما يبرز إشكالية التكفل بالفئات الهامشية والتي لا تملك الدخل الكافي لإعالة نفسها. فالدول التي تملك قوة اقتصادية بإمكانها تخصيص مليارات الدولارات للتخفيف من وطأة الجائحة، على عكس المجتمعات النامية التي تعاني في الأساس من مشكلات متعددة في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، ولا تملك الإمكانيات الكافية للتصدي لهذه الأزمة ستتأثر بتبعاتها، لأنها حتى إذا أرادت التكفل الاجتماعي بالفئات المهمشة أو الفئات الهشة فإنها لا تستطيع فعل الكثير، بحسبان أن اقتصادياتها ضعيفة، لذلك فهي إما ستلتزم بقرار الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي لأكثر فترة ممكنة حتى يزول الوباء، وهنا نكون أمام سيناريو تفكك البنية الاقتصادية وازدياد مستويات الفقر وهو ما قد يؤدي إلى ثورة

اجتماعية ضد تلك الاجراءات، وإما أن نكون أمام سيناريو مختلف تماماً وهو التخفيف الجزئي لمستويات الحجر مما سيساعد أصحاب المهن لممارسة نشاطاتهم، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع في معدلات الإصابات داخل المجتمع، وهو ما يقود -أيضاً- إلى تعرضها إلى انتقادات قوية من الفئات الاجتماعية المختلفة لأسلوب إدارتها للأزمة وتعرضها للمجتمع للخطر.

لذا لا بد من الاستمرار في مخاطبة الشرائح الفقيرة والتواصل معها، مع إعانتها على الإنفاق اليومي لضرورات العيش، ليس فقط باسم اعتبارات إنسانية، وإنما بالأساس لاعتبارات سياسية؛ لأن في خيال تلك الشرائح ترتبط جائحة الكورونا بأناس أتوا من الخارج أو أناس سافروا إلى الخارج، ثم عادوا إلى الوطن وأجسامهم ثقلى بالفيروس؛ مما يعني أن الفقراء يعتبرون أنفسهم ضحايا فيروس استورده أناس مَعْوَلَمُونَ يسافرون عبر العالم. كل هذه الفئات تشكل فئات عدوة بالمعنى الطبقي بالنسبة إلى الفقراء. ومن ثم، يقتنع الفقراء بأن قرار العزل والبقاء في البيت قرار تعسفي غير منصف يعاقبهم على "ذنب" لم يرتكبه؛ فمكوئهم الإجباري في البيت ليس كمكوئ غير الفقراء في البيت لأن الموارد ليست متقاربة؛ ولأن إمكانات التواصل والتسلية في البيت ليست متكافئة. وعليه؛ لا يمكن للشعور عند البقاء في البيت أن يكون متماثلاً (٢٥).

وهو ما يؤكد عالم الاجتماع "ألان تورين" في تحليله للإدماج والإقصاء الذي تناوله ليرصد التحول في النظرة إلى المجتمع، التي تحولت من المجتمع العمودي أو ما نسميه بالمجتمع الطبقي الذي يحتوي على أناس في الأعلى وآخرين في الأسفل، والذي تحول حديثاً إلى المجتمع الأفقي حيث إن هناك أفراداً في داخل المجتمع وآخرين في الخارج، وتحول الصراع إلى أن من بالخارج يريدون أن يكونوا في الداخل بمعنى آخر أنهم في الفراغ الاجتماعي (٢٦). كما أن هذه المجموعات المهمشة معرضة لخطر الإيذاء الإجرامي، فالتهميش الاجتماعي والاقتصاديات الإجرامية -لا سيما في البلدان النامية- يقعان بشكل أكبر على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

والتي يمكن استغلالها من قبل مجموعات الجريمة المنظمة لجني الأرباح من هذه الجرائم التي تكلف الضحايا حياتهم في أغلب الأحيان. كما يمكن أن يكتسب المرء عند إصابته بمرض معين "وصمة" اجتماعية أى يتم فصل الفرد أو عزل فئة ما عن بقية المجتمع وإصاق خصائص وصفات حقيقية أو خاطئة بهم، مما يجعل فئات أخرى من المجتمع تنظر إلى هؤلاء الموصومين نظرة الشك والعداء، فتدفعهم لطريق الجريمة.

٣- الرأسمالية وتدمير النظام البيئي الطبيعي

مقاربة أخرى، تربط بين السياسات الرأسمالية والإنسان الحديث وتدمير النظام الإيكولوجي، وهذا ما ساهم في ظهور الأوبئة والأمراض والفيروسات، التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان. وفي هذا السياق نجد أن المساحة المشتركة بين علماء الأوبئة وعلماء الاجتماع، تتمثل في الفهم الإمبريقي والاعتقاد في أن الطريقة التي يعيش بها الناس تخلق أنماط الصحة والأمراض التي يعانون منها، ويجب ألا نتجاهل حياة وحركة الحيوانات والنباتات والكائنات الحية الأخرى. وعندما نقوم بقطع الأشجار والغابات وبناء السدود والمدن، وتثريد أعداد كبيرة من الناس والحيوانات، فإننا ندمر النظم الطبيعية للبيئة المستقرة. وعندما نجعل البشر على اتصال دائم وقريب من الحيوانات التي هجرت بيئاتها الطبيعية، فإننا نزيد من احتمالية مشاركتنا الأمراض معهم، ونخلق فرصة لانتقال الفيروسات منها إلينا أو العكس. فحلقات التدمير التي يقوم بها الإنسان في حق بيئته وكوكبه تسببت في أن يصبح موطن هذا الفيروس المُستجد هو بعض الحيوانات الصغيرة غير المُستأنسة كالفئران والخفافيش^(٢٧).

أخيراً، "عالم ما قبل كورونا غير ما بعدها" عبارة يرددها الجميع، ما بين الرؤساء والملوك والوزراء والمسؤولين في جميع أنحاء العالم، وأيضاً العامة، في ظل اجتياح الوباء معظم الدول، فالمقصود أن العالم القادم مختلف في نواحي الاقتصاد، التعليم، السياسة، الصحة. ورغم اتجاه العالم نحو التباعد الاجتماعى والمجتمع الرقمى بمميزاته الكبيرة، إلا أنه من الواضح

أيضاً، أن هناك الكثير من التداعيات السلبية التي فتحت الباب أمام عالم الجريمة والاحتيال بشكل مختلف تماماً، حيث باتت الجريمة الإلكترونية في المواجهة، ويبدو أن المستقبل لها بعد مرحلة الوباء مقارنة بالجرائم التقليدية المعروفة التي باتت محدودة بعض الشيء عالمياً، في ظل إجراءات احترازية اتخذتها شتى بلدان العالم لمكافحة تفشي وانتقال الفيروس. وأصبح العالم يتعامل - هذه الأيام - مع ما يُمكن تسميته "الجريمة في عصر كورونا". وهو ما سيتم عرضه في المحور الثالث .

المحور الثالث : الجريمة في زمن جائحة الكورونا.... الواقع والمستقبل

١- مقدمة

رصدت منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول" في تقريرها، تغيراً في أشكال وأنماط الجريمة حول العالم؛ بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، وبفعل وجود عدد أكبر من الناس في منازلهم، انخفض عدد السرقات وأصبح اللصوص يستهدفون المصانع أو أماكن العمل التي باتت فارغة، وحدثت زيادة ملحوظة في حالات العنف الأسري، خاصة ضد النساء والأطفال. وحددت الشرطة الدولية مجموعة جرائم هي الأكثر انتشاراً حول العالم بعد تفشي فيروس كورونا المستجد، وهي: (الجرائم السيبرانية - جرائم استهداف مقدمي الخدمات الصحية - الاتجار في معدات مزيفة للوقاية الشخصية المضادة للفيروسات - تجارة المخدرات عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي) ^(٢٨). ويتضح ذلك من خلال عرض الإحصاءات الدالة على ذلك:

٢- إحصاءات الجريمة أثناء جائحة كورونا

تراجعت معدلات ارتكاب الجرائم في جميع أنحاء العالم مع ظهور فيروس كورونا المستجد، وزاد معدل الانخفاض مع فرض حظر التجول ووقف عجلة التجارة في العديد من دول العالم، وفق ما جاء في تقرير "ريبيكا إدواردز" في ٢ أغسطس ٢٠٢٠ بعنوان "الجريمة وفيروس كورونا" حيث ناقشت فيه مجموعة من القضايا الهامة، تمثلت في تزايد حالات

الإصابة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى حالة الجدل المثارة بسبب استغلال مجموعة من المجرمين لتعليمات ارتداء الأقفعة للحماية من الفيروس في ارتكاب الجرائم، كما أكدت في تقريرها انخفاض معدلات الجريمة بشكل عام داخل ٢٥ مدينة أمريكية بنسبة ٢٣%، إلا أنها لاحظت ارتفاع معدلات بعض الجرائم مثل (السطو على المحال التجارية - العنف المنزلي والعائلي - جرائم الكراهية ضد الأمريكيين ذوى الأصول الآسيوية - سرقة المركبات - الحيل المالية والتلاعب في الأسعار). ومن حيث إحصاءات الجرائم؛ شهدت جرائم المخدرات أكبر معدل انخفاض وصل لأكثر من ٦٣% مقارنة بالسنوات الخمس الماضية، وانخفضت كل من جرائم الممتلكات بنسبة ١٩%، وجرائم العنف بنسبة ١٥%، وعمليات السطو بنسبة ١٠%. بينما زادت نسبة كل من سرقة المحال التجارية بنسبة ٦٧%، ومبيعات الأسلحة وحوادث إطلاق النار بنسبة ٦٤%. كما انتشرت جرائم العصيان المدني في وجه قيود الدولة، وتمثلت في الاعتداء على العاملين في المجال الطبي ورجال الأمن من خلال السعال أو البصق أو العطس^(٢٩).

وفي نفس الصدد، عرض "بروك ولفورد" في مقال بعنوان "تأثير فيروس كورونا الهائل على معدلات الجريمة في الولايات المتحدة يحلل فيه ما كتبه "ديفيد أبرامز"، في تقريره المعنون " Covid and Crime: Key Findings". حيث أكد "أبرامز" أن إحصاءات الجريمة تراجعت فور حالة الإغلاق التي تزامنت مع فيروس كورونا، في جميع المدن التي تم دراستها وهي - تقريباً- ٢٥ مدينة أمريكية إلى مستويات إجمالية وصلت لأكثر من ٢٣% أقل من متوسط الفترة الزمنية نفسها في السنوات الخمس الماضية". كما ارتفع معدل سرقات السيارات ليصل إلى ٢,٥ مرة أعلى مما كان عليه قبل انتشار الوباء. وذكر "أبرامز" أن معدل الجرائم العنيفة انخفض بشكل عام بنسبة ١٥%. ويفسر "أبرامز" انخفاض معدل الجرائم بسبب خروج عدد أقل من الناس أثناء الوباء، وخفض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والتوقف عن الذهاب إلى العمل، وقيادة السيارات، والتجول في المدينة.

وفسر الارتفاع في معدل جرائم الاعتداء على المحلات التجارية، بأنه بينما ظل الناس في منازلهم أثناء الإغلاق، قلت الحراسة على العقارات التجارية، مما سمح للمجرمين بالسطو عليها بنسبة زيادة تقارب ٣٠٪ (٣٠).

كما قام منتدى البحوث التنفيذية للشرطة (PERF) في الولايات المتحدة الأمريكية، بتحليل تقارير الجريمة في ثلاثين مدينة أمريكية بين منتصف مارس ومنتصف أبريل من عام ٢٠٢٠ وقارنها مع نفس الإطار الزمني في عام ٢٠١٩، وأكد انخفاض نسبة الجرائم العنيفة خلال الأيام المائة الأولى من الفيروس تقريباً بنسبة ٦٠٪، وانخفاض عمليات السرقة والاعتداء المشدد بشكل ملحوظ بنسبة ٨٣٪ و ٥٧٪ على التوالي، وانخفاض جرائم السطو بنسبة ٤٣٪. أوروبا، وفي مدينة فيرونا الإيطالية انخفضت نسبة جرائم العنف بنسبة ٧٠٪، وجرائم الملكية بنسبة ٨٥٪. وشهدت مدينة فانكوفر الكندية ارتفاع جرائم العنف بنسبة ٢٤,٥٪، مدفوعة إلى حد كبير بزيادة عمليات السطو، وانخفضت جرائم الممتلكات بنسبة ٧٪. وفي مدينة أوتاوا الكندية انخفضت جرائم العنف والممتلكات بنسبة ٤٤٪، وانخفضت جرائم الممتلكات بنسبة ٣٥٪ (٣١).

كما أبلغت شرطة الدول الأوروبية عن انخفاض كبير في معدلات الجريمة من منذ بداية الجائحة، ففي إسبانيا كان هناك انخفاض عام في كل من الجرائم الجنائية بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالعام السابق، وأعمال النصب والاحتيال تراجع بنسبة ٨٦,٦٪، وانخفضت الاعتداءات على الممتلكات العامة بنسبة ٧٩,٧٪، بينما لم يتجاوز التراجع في الاتجار بالمخدرات ٥٠٪. وأن الزيادات الوحيدة التي طرأت على معدلات الجريمة خلال هذه الفترة كانت على جرائم الاعتداء على النساء في المنزل بنسبة ١٨٪، والجرائم السيبرانية التي ازدادت بنسبة ٧٠٪. وفي بريطانيا، انخفض معدل الجريمة بمعدل ٢٠٪، خاصة جرائم السرقة، والسطو المسلح، وجرائم العنف. وفي فرنسا، تؤكد الإحصاءات أن الحظر المفروض على البلاد تسبب في تراجع أعمال السطو على المنازل إلى ١٥٠٠ عملية،

مقابل ٤٥٠٠ للعالم الماضي. وزاد العنف المنزلي بمعدل ٣٢ %^(٣٢). وفي اسكتلندا حدث انخفاض في جميع مجالات الجريمة بنسبة ١٨٪ عن العام الماضي، كما انخفضت جرائم العنف غير الجنسي بنسبة ١٤٪، وانخفضت الجرائم الجنسية المسجلة بشكل عام بنسبة ٢٦٪، وجرائم السيارات انخفضت بنسبة ٤٢٪^(٣٣).

وفي أمريكا الوسطى والجنوبية، انخفض معدل الجرائم بشكل عام، تزامناً مع فرض الحكومات قيوداً على السفر وحظر التجول؛ للمساعدة في السيطرة على انتشار الفيروس. وفي السلفادور، انخفض عدد جرائم القتل بنحو ٥٠%. وشهدت هندوراس أيضاً انخفاضاً في عمليات القتل. وفي الأرجنتين، تراجعت عمليات السطو بنحو ٩٠%. وفي كولومبيا تراجعت نسبة الجرائم حيث سجلت البلاد ٩١ جريمة قتل مقارنة بـ ٢٠٦ خلال نفس الفترة من العام السابق. وانخفضت الاعتداءات إلى ٢٨٣ من ٢٠٤٦ في العام السابق، وانخفضت السرقات إلى ٤٨٦ من ٥٠٤٥. أما في بيرو، فقد انخفضت مستويات الجريمة بنسبة ٨٤%. ويمكن تحليل أسباب الانخفاض ليس فقط بسبب عمليات الإغلاق التي أدت إلى تقليل فرص ارتكاب الجرائم - مثل الابتزاز والسرقة والقتل - ولكن تسبب الفيروس أيضاً في إبعاد بعض المجرمين عن العمل لأنهم أيضاً يتحصنون في منازلهم، خائفين من العدوى. ففي عدة دول مثل البرازيل، قادت عصابات الجريمة المنظمة جهوداً لفرض حظر التجول في الأحياء والمناطق التي يسيطرون عليها؛ خوفاً على أنفسهم، ولمساعدة الحكومات من أجل السيطرة على الفيروس حتى يعودوا إلى نشاطهم سريعاً^(٣٤).

عربياً، حالة من التباين شهدتها بعض الدول، حيث تراجعت جرائم القتل فيما ارتفعت جرائم العنف الأسري على أثر عمليات الحجر التي فرضت في بعض الدول بشكل متفاوت. وفي مصر ارتفعت نسبة جرائم القتل في محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية) خلال شهر مايو ٢٠٢٠ بزيادة اقتربت من ٥٨%. وفي تونس تراجعت نسبة الجريمة

خلال شهر مارس ٢٠٢٠ بنسبة ٢٣ %، بالمقارنة مع العام الماضي، وارتفع مؤشر العنف ضد النساء بـ ٥ أضعاف المؤشرات ما قبل أزمة كورونا. وفي المغرب تراجع مؤشر الجريمة خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٠ %، مقارنة مع العام الماضي. وشهدت جرائم القتل خلال فترة الجائحة انخفاضاً كبيراً بنسبة ٤٥ % . وفي لبنان، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٠ سجّل ارتفاع ملحوظ في حوادث السرقة والقتل مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، وارتفعت حوادث القتل بنسبة ١٠٣ % وسرقة السيارات بنسبة ٤٦ % وحوادث السرقة بنسبة ٢٠ %^(٣٥).

٣- تغيرات البنية الاجتماعية والتحول في أنماط الجريمة كانعكاس للتباعد

الاجتماعي والتحول نحو المجتمع الرقمي (تحليل الاحصاءات)

كشف الانتشار الهائل للوباء مدى قدرة الدول وأبنيتها الاجتماعية، والصحية، والسياسية، والأمنية، على مواجهة الوباء على كافة الأصعدة، مما دفع علماء الاجتماع إلى دراسة هذه الظاهرة وانعكاساتها المتمثلة في محدودية التفاعل والاتصال البشري، والانكماش الاقتصادي، والبطالة، والعنف الأسري، والتغير في أنماط الجريمة. وتعتبر معدلات الجرائم مؤشراً بالغ الدلالة وبخاصة في أوقات الكوارث، سواء أكانت تلك الكوارث طبيعية أو وبائية، مثل انتشار فيروس كورونا. حيث أظهر العزل المنزلي وحظر التجوال والتباعد الاجتماعي الذي فرضته الحكومات على الشعوب، مجموعة متنوعة من الآثار التي تتجاوز تقليل انتشار المرض، أهمها، تسبّب التباعد الاجتماعي في تغيير حجم ونمط توزيع الجريمة، ويبنى هذا التأثير على مبدئين أساسيين، أولاً: لا يمكن أن تحدث الجرائم إلا عندما يواجه المجرمون أهدافاً مناسبة في ظروف عادية. ثانياً: الأشخاص الذين يمارسون حياتهم اليومية العادية الروتينية من عمل وغيره يقومون بتهيئة الظروف المادية لمعظم حوادث الجريمة. ومن هنا، فمن الطبيعي أن تؤدي تدابير التباعد الاجتماعي على النطاق الذي يتم فرضه حالياً في معظم الدول إلى اضطراب

كبير في الروتين اليومي، مما يؤدي إلى تغيير وتعطيل الظروف المادية التي قد تحدث فيها الجريمة بشكل كبير.

لقد جَرَّ الفيروس الحياة الافتراضية عبر الإنترنت، وتم استبدال الاتصال البشري الطبيعي بالتفاعل الإلكتروني، الذي سهل من الاستمرار في العمل والتعليم على الرغم من التباعد الاجتماعي، ولكن ليس بدون عواقب، فتؤدي زيادة وقت المكوث أمام الشاشات الإلكترونية إلى تزايد فرص التعرض لعمليات الاحتيال عبر الإنترنت والتتمر الإلكتروني وجرائم الكراهية الخاصة بالفيروسات. وبالتالي، فإن التباعد الاجتماعي الهادف إلى "تسطيح المنحنى الفيروسي" يؤثر على بعض الأنشطة الروتينية المعروفة بتسهيل الفرص الجنائية. ونستنتج من ذلك أنه يجب أن يكون لتغيير نمط الحياة بسبب تهديدات العدوى - نظريًا - تأثيراً على حجم وتوزيع الجريمة خاصة العنف المنزلي والعائلي المرتبط بالحجر الصحي، والضغط الاقتصادية، والتحرش الإلكتروني الذي أصبح بديلاً عن التحرش الجسدي^(٣٦).

وللتأكيد على هذا الأمر، وفي دراستين حديثتين: الأولى قام بها "جورج موهليرا" بعنوان "تأثير التباعد الاجتماعي أثناء جائحة COVID-19 على الجريمة في لوس أنجلوس وإنديانابوليس"^(٣٧)، والثانية دراسة أجراها كل من "ميتشل ميلر وألفريد بلومستين" بعنوان "الجريمة والعدالة ووباء COVID-19"^(٣٨) اتفقا على أنه مع ما نفذته الحكومات من تدابير للتصدي للوباء، قد يكون للتباعد الاجتماعي تأثير على حجم الجريمة وتوزيعها، وانخفضت معدلات الجرائم مثل السطو على المنازل، وازدادت جرائم مثل العنف المنزلي، ويفسر ذلك أنه عادة ما تتم سرقة المنازل نهاراً بالاعتماد على خلوها من الأفراد أثناء خروجهم للعمل أو للتعليم، وفي ظل الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي من الطبيعي أن تنخفض النسبة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي نفس نظام التباعد والمكوث في المنزل إلى زيادة حجم العنف المنزلي والعائلي، الذي يزدهر خلف الأبواب المغلقة، بسبب الضغط

الإضافي المتولد بين أفراد العائلة. ويمكن أن نخرج بنتيجة مؤداها أن روتين الحياة اليومية - من منظور نظرية الأنشطة الروتينية - هو الذي يتحكم في معدلات الجريمة، وأن لسياسات التباعد الاجتماعي تأثيراً مهماً على الحياة اليومية.

كما بدأ مجرمو الإنترنت في استغلال المخاوف حول COVID-19 لإجراء عمليات الاحتيال عبر البريد الإلكتروني بإرسال روابط غير آمنة من أجل سرقة بيانات المتعاملين الخاصة والمهمة، تزامناً مع تحول الشركات في جميع أنحاء العالم إلى العمل من المنزل وعبر الإنترنت، مما شكّل تهديداً للأمن السيبراني. كما استغل الكثير من المجرمين وعصابات الجريمة المنظمة organized crime حالة الطوارئ العالمية بسبب جائحة كورونا؛ لأجل تكيف أساليبهم الإجرامية سريعاً، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة، فقد حذرت هيئة الشرطة الأوروبية (يوروبول) في تقريرها، من اكتشاف تزايد حالات جرائم الإنترنت والاحتيال والسرقة والتزوير، وبيع مواد الحماية المزيفة بما في ذلك الأقنعة والمواد المطهرة والأدوية تحت ذريعة أنها تساهم في الحماية من الفيروس. وأرجعت هيئة "اليوروبول" تلك الزيادة إلى تنامي العمل من المنزل عبر الإنترنت، خاصة وأن العديد من الأشخاص ليست لديهم معرفة قوية بالاتصال الآمن عبر الإنترنت، كما وجدت الدول نفسها أمام مشكلة مزدوجة، إذ إنها مرغمة على إعادة تنظيم نفسها على نطاق واسع لتفادي انتشار الفيروس، فيما تواجه زيادة كثيفة للتعامل عبر الإنترنت سواء للعمل أو التعلم، مما يزيد من حجم المخاطر، سواء مخاطر شن هجوم إلكتروني على هيئة رسمية أو إحدى البنى التحتية، أو التلاعب بالرأي العام الذي يسيطر عليه القلق من خلال بث أخبار مضللة، مما يدحض كل الخطط والجهود المتعلقة بالصحة العامة والأمان^(٣٩).

وفي محاولة للتنبؤ ووضع سيناريوهات مستقبلية حول تأثير جائحة COVID-19 على معدلات وأنماط الجريمة، وخطورة المنظمات

الإجرامية، استعان الباحث بالتقرير الصادر من اليوروبول لمحاولة وضع التطورات المحتملة وصياغتها للتنبؤ بمستقبل التهديدات الأمنية، مما يسهل مكافحتها بشكل استباقي. حيث يرتبط الكثير من النشاط الإجرامي أثناء جائحة COVID-19 بالجرائم الإلكترونية، وتوزيع المنتجات المقلدة والبضائع دون المستوى، ومختلف عمليات الاحتيال، سواء من المجرمين الأفراد وكذلك عصابات الجريمة المنظمة (OCGs). وسوف يتم تقسيم تأثير الأزمة على ثلاث مراحل: (مرحلة بداية الجائحة وتقييم الأزمة - مرحلة المدى المتوسط وتشمل الواقع خلال الأسابيع والأشهر القادمة - مرحلة المدى الطويل وتشمل المستقبل البعيد).

المرحلة الأولى : بداية الجائحة وتقييم الأزمة

مع بداية الجائحة وحالة الانعزال التي سادت العالم، اتجه أفراد المجتمعات إلى منصات الإنترنت والمجتمع الرقمي، ويتضح ذلك من خلال إحصاءات استخدام الإنترنت، ففي منتصف مارس، أبلغت " DE-CIX " - التي تعد أكبر قاعدة في العالم كمصدر على حركة وتبادل البيانات على الإنترنت، ومقرها فرانكفورت - عن ذروة حركة بيانات تبلغ ٩,١ تيرابايت في الثانية . ويعتبر هذا المستوى القياسي هو القفزة الأكبر في حركة البيانات من الذروة السابقة البالغة ٨,٣ تيرا بايت التي سجلتها الشركة فى وقت سابق^(٤٠). بشكل عام، فالاستخدام المكثف للإنترنت المنزلى يخلق عدداً متزايداً من المستخدمين الجدد عديمي الخبرة بأنظمة الأمن السيبراني، مما يتيح المزيد من الفرص للأنشطة الخبيثة والجهات الإجرامية لاستغلال ذلك. كما أصبحت مساحة التعامل مع تكنولوجيا المعلومات أكبر مع عدم توافر حماية كافية من أى هجوم إلكترونى لأن غالباً ما تكون أجهزة الهاتف وأجهزة الكمبيوتر الشخصية وشبكات الإنترنت المنزلية أقل أماناً، وتفتقر إلى الحماية الاحترافية من برامج الحماية من الفيروسات، حيث يمكن لهذه الأجهزة الخاصة تشغيل البرامج التي بها ثغرات أمنية خطيرة أو التي لم يتم إصلاح ثغراتها الأمنية. أما في الشركات الكبرى والهيئات الحكومية

والمنظمات يكون الوضع مختلفاً، فعادة ما تتمتع أنظمة تكنولوجيا المعلومات بحماية مؤسسية ويتم تنفيذ معايير تكنولوجيا أمن المعلومات بما في ذلك الإجراءات المناسبة والبرمجيات، وتثبيت تحديثات الشركة المصنعة لحماية الشبكة الداخلية، مما يقلل من نسب المخاطر، والتي قد تزداد إذا استخدمت أجهزة كمبيوتر العمل التي قد تحتوي على بيانات حساسة عند العمل من المنزل، مما يفتح الباب أمام المتسللين، والتعرض إلى أخطار أمنية^(٤١).

وفي تقرير أجرته مؤسسة "المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"(GI-TOC)، أكدت أن لجائحة COVID-19 تداعيات عميقة على المجتمع والاقتصاد، كما أنها ستؤثر وتشكل الجريمة المنظمة والأسواق غير المشروعة، وعمل الشبكات الإجرامية، وكذلك طبيعة مواجهتها في هذه المراحل المبكرة من الجائحة، قد يكون من الصعب بالكامل فهم هذه الآثار، ومع ذلك ما يبدو واضحاً، هو أن الوباء قد قلل من بعض أنشطة الجريمة المنظمة مع توفير فرص جديدة في الوقت نفسه لجرائم أخرى، وهذه التغييرات في اقتصاد الجريمة المنظمة يمكن أن يكون له عواقب بعيدة المدى، وقد تكون الفئات الضعيفة والهشة هي الأكثر تضرراً^(٤٢).

ويشير حجم العمليات الإجرامية في بداية الوباء إلى تورط هياكل الجريمة المنظمة والعصابات OCGs في هذه الأنشطة، وتكيف أعمالهم مع الجائحة، وتحولهم إلى أنشطة إجرامية جديدة للاستفادة من الفرص المتاحة، ففي بداية الأزمة ازدهرت الجرائم الإلكترونية، والتجارة في المنتجات المقلدة والبضائع دون المستوى المطلوب. وسنحاول هنا عرضها على النحو التالي:

الجرائم الإلكترونية

سارع مجرمو الإنترنت في ابتكار أساليب وأدوات لاستغلال تيار الأزمة، حيث ظهرت هجمات إلكترونية جديدة على الفور منذ بداية الجائحة، وبسبب اعتماد البشر على الحلول الرقمية عبر الإنترنت أثناء الإغلاق، خاصة في العمل والتعليم عن بُعد وإجراء اتصالات مع الزملاء والأصدقاء والعائلة، أدى ذلك أثناء الأسابيع الأولى لوباء COVID-19 إلى زيادة حادة

في جرائم الإنترنت المتعلقة بالجائحة. حتى طبيعة التهديدات بالجرائم الإلكترونية أيضاً تطورت خلال الأزمة، ففي الأيام الأولى كانت بسيطة، ثم أصبحت هجمات التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة أكثر تعقيداً^(٤٣). فقد رصدت دول عديدة تزايداً في الهجمات السيبرانية مع مرور الوقت، إذ زادت رسائل البريد الإلكتروني المخادعة بأكثر من ٦٠٠% منذ شهر فبراير ٢٠٢٠، واستهدف المخترقون الأشخاص والمؤسسات من خلال الروابط المشبوهة واختراق البريد الإلكتروني للحصول على الحسابات والأسرار والبيانات الشخصية والمالية، كما أنشأ المخترقون أكثر من ١٠٠ ألف نطاق وموقع جديد عن كوفيد ١٩ في محاولة لخداع الأفراد كي يسجلوا بياناتهم الشخصية ثم يستولوا عليها. تطور آخر مثير للقلق تمثل في زيادة الأنشطة المتعلقة بتوزيع مواد الاعتداء الجسدي والجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، بسبب ضعف الرقابة على الأطفال في الفضاء السيبراني، وبسبب العزلة وزيادة أوقات التعامل الإلكتروني^(٤٤).

وفي تقرير أصدره مكتب التحقيقات الفيدرالي للأمن القومي الأمريكي، جاء فيه أن مع انتقال التعليم والعمل والعديد من جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى عبر الإنترنت، غالباً ما تلجأ السلطات والشركات والحكومات والجمهور إلى برامج المؤتمرات والاجتماعات المتاحة عبر الهاتف، لصعوبة عقد الاجتماعات المادية في وقت الجائحة، وبينما تساعد هذه الأدوات في إبقاء الناس متصلين أثناء تباعدهم عن بعضهم البعض، إلا أن هذه البرامج قد تكون غير آمنة أو من السهل اختراقها، وعادة ما يستهدف بالأخص برنامج Zoom لأن الاعلان عن الاجتماعات والتجمعات فيه يتم بشكل معلن ومتاح للجميع، مما يسمح بتسجيل الدخول إلى الندوات عبر الإنترنت وتسريب محتواها، أو التجسس على الأفراد والمؤسسات^(٤٥). كما يتم استخدام نفس البرنامج من قبل المجرمين لبت مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال المشاركين في أنشطة المدرسة أو التجمعات الأخرى عبر الإنترنت، حيث تم تقديم أكثر من ٣٠٠ بلاغ لوحدة الجرائم ضد

الأطفال والاتجار بالبشر في مكتب التحقيقات الفيدرالي، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الابتزاز الجنسي حيث يقضي الأطفال وقتاً أطول عبر الإنترنت في وقت جائحة كورونا^(٤٦).

وفي مقال كتبه "يوهانس ويجين" بعنوان "تأثير COVID-19 على الجريمة الإلكترونية والأنشطة السيبرانية" أكد فيه على زيادة استخدام التطبيقات الرقمية واستخدام أجهزة الحاسب الآلي الخاصة والمحمية بشكل ضعيف وسيئ عند العمل من المنزل، مما يعرضها إلى اختراق المكالمات الجماعية ومؤتمرات الفيديو، وقنوات المعلومات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات البث الإلكترونية، ورسائل البريد الإلكتروني، والمكالمات أكثر من أي وقت مضى. حيث يستفيد مجرمو الجرائم الإلكترونية حالياً من الشعور بانعدام الأمن وحاجة الناس إلي المعلومات، كما تستخدم الدول -بشكل متزايد- التجسس الإلكتروني من أجل الحصول على معلومات عن تدابير مواجهة فيروس وخيارات اللقاحات والعلاجات المحتملة^(٤٧).

إجمالاً، يعود سبب ازدهار الجرائم في الفترة الأولى من الجائحة، إلى استغلال شعور أفراد المجتمع بانعدام الأمن، والفضول، والحاجة إلى المعلومات، خاصة عندما تكون القضايا المطروحة هي تدابير الحماية وطرق العلاج المزعومة، أو التطعيم أو الإحصاءات الخاصة بالمصابين والوفيات. من هنا، يقع مستخدمو الإنترنت فريسة لعمليات الاحتيال أو البرامج الضارة، ويستهدف هذا التلاعب بالمستخدمين ما يُعرف أيضاً باسم "الهندسة الاجتماعية" أو "القرصنة البشرية"، حيث يستفيد مجرمو الإنترنت من وضع استثنائي ومحاولة استغلاله من خلال تكييف أنشطتهم من أجل جني الأرباح. ومن أكثر الطرق شيوعاً؛ إرسال أعداد ضخمة مما يسمى بـ "رسائل التصيد الاحتيالي"، وذلك باستخدام رسائل البريد الإلكتروني المزورة، وتقديم ذريعة مزيفة لجعلها تبدو ذات مصداقية قدر الإمكان لمستخدمي الإنترنت لإقناعهم بإدخال كلمات مرور، أو بيانات حساسة

أخرى، أو فتح مرفق بريد إلكتروني مصاب بالبرامج الضارة؛ مما أدى إلى ارتفاع حملات التصيد الإجرامية المتعلقة بفيروس كورونا "بشكل كبير" منذ يناير ٢٠٢٠.

جرائم قطاع الصحة وتجارة الأدوية والسلع المزيفة

يشكل قطاع الصحة هدفاً هاماً للجماعات الإجرامية، خاصة مع انتشار الوباء، وزيادة الطلب على الإمدادات الطبية، حيث تنتشر المعلومات المضللة المربكة، وتغتتم الجماعات الإجرامية الفرصة، حيث ارتفعت نسبة بيع المنتجات الطبية المقلدة منذ تفشي المرض، وكذلك حوادث التهريب وسرقة الإمدادات الطبية. كما صاحب حدوث الانتقال من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي، زيادة في الهجمات السيبرانية المرتبطة بكورونا، التي استهدفت كيانات وأفراد عاملين في المجال الصحي وشركات أدوية؛ بهدف الحصول على معلومات بشأن الفيروس أو الأدوية التي تعالجه، أو اللقاحات المحتملة للقضاء عليه. ومن ثم، يمكن لتلك المنظمات الإجرامية بيع هذه المعلومات للدول والشركات الكبرى التي تتسابق فيما بينها للحصول على هذا اللقاح. وفي هذا الصدد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى زيادة في عمليات الاحتيال باستخدام اسمها عبر البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى تعرضها للعديد من الهجمات الإلكترونية في شهر مارس، مستغلين انشغال المنظمة بمحاربة فيروس كورونا المستجد، واستهدفت الهجمات سرقة كلمات المرور لموظفي المنظمة^(٤٨).

ويدق خبراء أمن تكنولوجيا المعلومات ناقوس الخطر بشأن زيادة الهجمات الإلكترونية على مؤسسات الرعاية الصحية. فعند حدوث هجوم إلكتروني على المستشفيات يهتم المجرمون في المقام الأول بالحصول على المعلومات الديموغرافية والمالية؛ من أجل القيام باستخدام بيانات الهوية الرقمية، مما يعرض أنظمة تكنولوجيا المعلومات بالمستشفيات للخطر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تصبح المستشفيات وغيرها من مرافق قطاع الرعاية الصحية هدفاً لما يسمى "برامج الفدية"، حيث يستخدم المجرمون مثل

هذه البرامج الضارة لتشفير البيانات المخزنة لضحاياهم لابتزازهم بعد ذلك، ولا يتم فك تشفير البيانات إلا مقابل دفع فدية. وفي إيطاليا، صادرت الشرطة أفئعة مزيفة. وظهرت إعلانات لأفئعة على منتديات الويب المظلم، بواسطة شبكات الجريمة المنظمة^(٤٩).

كما انتهز المجرمون الفرصة لاستغلال الطلب على الأدوية التي تقدم خيارات علاجية محتملة في مكافحة عدوى COVID-19 مثل منتج الكلوروكين، وتم تقديم معظم هذه العروض عبر عدد كبير من المواقع الإلكترونية الجديدة على الويب السطحي والمظلم، التي تقدم منتجات مزيفة ودون المستوى ذات صلة بـ بالوباء، وتكون طرق الدفع مختلفة بما في ذلك استخدام منصات الدفع وبطاقات الائتمان بواسطة العملات المشفرة، وعبر تطبيقات المراسلة ووسائل الدفع الفورية الأخرى. ولا تفي السلع المقلدة المباعة خلال أزمة كورونا بمعايير الجودة المطلوبة، وتشكل تهديداً للصحة والسلامة العامة لاحتمالية نقلها للفيروس^(٥٠).

المرحلة الثانية : نظرة مستقبلية متوسطة المدى

في بداية المرحلة الثانية من الوباء، من المرجح أن يؤدي تخفيف إجراءات الإغلاق والقيود إلى عودة النشاط الإجرامي إلى مستوياته السابقة كما كانت قبل الوباء. ومع ذلك، فمن المحتمل أن يكون الوباء قد خلق فرصاً جديدة للأنشطة الإجرامية سوف تستمر خلال هذه المرحلة.

الجريمة الإلكترونية :

من المرجح أن تستمر تهديدات الجرائم الإلكترونية خلال هذه المرحلة، باعتبارها تهديدات تسمح للجريمة المنظمة بالكسب وتحقيق الهيمنة، ومع استمرار الإغلاق الجزئي وتدابير التباعد الاجتماعي سيظل الاعتماد على الخدمات الرقمية لمواصلة العمل والتفاعل، مما يعني استمرار توزيع البرامج الضارة والفيروسات التي تستهدف القطاعات الحيوية بشكل خاص مثل الرعاية الصحية والتعليم، وسيظل الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت تهديداً كبيراً طالما يقضي الأطفال غالبية وقتهم عبر الإنترنت

أثناء الإغلاق، وحتى أثناء أوقات فراغهم أو أثناء تلقىهم التعليم عبر الإنترنت^(٥١).

ومع مرور الوقت، ستتحوّل عمليات الاحتيال الإلكترونيّة والمعلومات المضلّلة والجرائم الإلكترونيّة إلى صناعة متنامية، متمثلة في عمليات التصيد الاحتيالي المتعلقة بفيروس كورونا، حيث انتحل المجرمون الإلكترونيون مصادر موثوقة للمعلومات، مثل منظمة الصحة العالمية، لنشر البرامج الضارة أو جمع المعلومات الشخصية؛ بإرسال رسالة بريد عشوائي مخادعة إلى الضحايا المحتملين، يستخدم فيها المرسل هوية مزورة لخداع المستلم بغرض إفشاء المعلومات السرية، من خلال التظاهر بتقديم شيء أو معلومة أو سؤال قد يحتاجه المتلقي أو يريده^(٥٢).

وهو ما أكده "كريغ جونز" مدير مكافحة الجريمة السيبرانية لدى الإنترنتبول، حول الزيادة الحادة في عدد الاعتداءات السيبرانية منذ بداية انتشار الفيروس، التي تستهدف البنية التحتية الأساسية للمؤسسات، وتلحق هذه التهديدات بالأفراد والمنظمات أضراراً فادحة، مما يؤدي إلى تفاقم وضع يدعو أساساً إلى القلق في العالم^(٥٣). حيث كان هناك ارتفاع كبير في عدد المواقع المستخدمة بأسماء مثل "corona" أو "covid" لخداع الضحايا للاعتقاد بأنها صفحات رسمية، فخلال يناير ٢٠٢٠ وحده، وصل هذا الرقم إلى أكثر من ١٤٠٠، وخلال فبراير ارتفع إلى ما يزيد عن ٥٠٠٠ قبل أن يتجاوز ٣٨٠٠٠ في مارس. وهناك ارتفاع بنسبة ٧٥١% في نقر المستخدمين على الروابط غير الآمنة خلال فترة الأشهر الثلاثة الأولى من انشمار الوباء^(٥٤).

في ضوء هذه الأحداث، أصدر قسم الجرائم الإلكترونيّة في الإنترنتبول في أغسطس ٢٠٢٠ تقريراً بعنوان "الجريمة الإلكترونيّة: تأثير كوفيد -١٩"، لتقديم نظرة عامة شاملة على مشهد الجريمة الإلكترونيّة في المرحلة الثانية من الوباء. وأكد التقرير استمرار تأثير جائحة الفيروس التاجي غير المسبوق بشكل كبير على مشهد التهديدات السيبرانية العالمية، وسيظل يؤدي تفاقم

الأزمة الصحية العالمية مع الزيادة الحادة في أنشطة المجرمين الإلكترونيين المتعلقة بـ COVID-19 إلى وضع ضغط كبير على حكومات دول العالم. حيث تم اكتشاف ٩٠٧٠٠٠ رسالة غير مرغوب فيها، و٧٣٧ حادثة تتعلق ببرامج ضارة، و٤٨٠٠٠٠ عنوان URL ضار، جميعها مرتبطة بـ COVID-19 بين يناير و أبريل ٢٠٢٠. وسوف يتحول مجرمو الإنترنت لتعظيم الضرر والمكاسب المالية؛ بتحويل أهدافهم من الأفراد والشركات الصغيرة إلى الشركات الكبرى، والحكومات، والبنية التحتية الحيوية، التي تلعب دوراً حاسماً في الاستجابة لتفشي المرض. وعرض التقرير النتائج الرئيسية حول مشهد الجريمة السيبرانية فيما يتعلق بوباء COVID-19 المتمثلة في التهديدات السيبرانية الرئيسية، وتم تحليله كما يلي^(٥٥):-

١- عمليات الاحتيال والتصيد عبر الإنترنت: التي تتم من خلال نشر رسائل بريد إلكتروني تصيدية تحت عنوان COVID-19، حيث يغري مجرمو الإنترنت الضحايا بتقديم بياناتهم الشخصية وتنزيل محتوى ضار. وتحتوي رسائل البريد الإلكتروني المخادعة التي يُفترض أنها مرسله من وزارات الصحة أو منظمة الصحة العالمية على مرفقات ضارة ، تستغل نقاط الضعف لتشغيل البرامج الضارة مثل Emotet و Trickbot و Cerberus، المصممة خصيصاً لسرقة المعلومات، وبرامج تجسس، وبرامج تحكم في الحاسوب عن بُعد، وبرامج سرقة البيانات الحساسة. ومن أهم موضوعات التصيد الاحتيالي لـ COVID-19: رسائل البريد الإلكتروني من السلطات الصحية الوطنية أو العالمية؛ و أوامر حكومية ومبادرات الدعم المالي؛ وعروض اللقاحات والمستلزمات الطبية؛ وتطبيقات تتبع COVID-19 للهواتف المحمولة؛ والاستثمارات وعروض الأسهم؛ وطلبات التبرع والجمعيات الخيرية المتعلقة بـ COVID-19.

٢- البرامج الضارة لجمع البيانات: في رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالتصيد الاحتيالي، أغرى المهاجمون الضحايا لفتح المرفقات التي ادعت أنها تحتوي على تدابير الوقاية من COVID-19 ، لكنها أصيبت بـ

حصان طروادة Emotet Trojan، الذى يتم إرساله عادةً بتنسيقات pdf. و mp4. و docx. كمرفق لرسائل البريد الإلكتروني التي تدعي أنها تحتوي معلومات مفيدة عن فيروس كورونا بما في ذلك آخر تحديثاته وإجراءات الحماية وطرق الكشف. لقد أثبتت هذه الهجمات نجاحها بشكل خاص حيث اختار مجرمو الإنترنت اللحظة المناسبة لنشر البرامج الضارة في وقت يشعر فيه الناس بالقلق وعدم الأمان.

٣- التصليل: ينتشر مقدار متزايد من المعلومات المضللة والأخبار المزيفة بسرعة بين الجمهور، مدفوعة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي غير المؤكد في العالم، لإثارة القلق في المجتمعات وتسهيل تنفيذ الهجمات الإلكترونية. ففي منتصف فبراير ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن COVID-19 رافقه "وباء معلوماتي" من المعلومات المضللة، وحذرت وكالة الأمم المتحدة من أن المعلومات الخاطئة عن الوباء تشكل خطراً جسيماً يعادل خطر الفيروس نفسه. وتمت مشاركة المعلومات بشكل أساسي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook، WhatsApp، Twitter وما إلى ذلك) واحتوت على ادعاءات كاذبة وشائعات وتكهنات حول تطور COVID-19 باستمرار، تسبب في الذعر والاضطراب الاجتماعي الذي تقاوم بالفعل بسبب الوباء.

٤- البرامج الضارة التخريبية "برامج الفدية و DDoS": يستخدم مجرمو الإنترنت بشكل متزايد البرامج الضارة التخريبية ضد البنية التحتية الحيوية ومؤسسات الرعاية الصحية، نظراً لاحتمالية التأثير الكبير والمزايا المالية. أهم عائلات برامج الفدية التي اكتشفها الإنترنت هي CERBER و NetWalker و Ryuk، ويوضح "بريم ماهاديفان" الهدف من برامج الفدية في تقرير بعنوان "الجريمة الإلكترونية: التهديدات خلال جائحة كوفيد - ١٩"، من خلال تعرض مستشفى مدينة برنو التشيكية لهجوم إلكتروني وبالتحديد برامج الفدية، من أجل الابتزاز والحصول على فدية؛ لتجنب تسريب المعلومات السرية للمرضى المصابين بالكورونا عبر الإنترنت.

فالعواقب لمثل هذه الهجمات قد يكون محرّجاً ومكلفاً، خاصة مع تطور التشفير واستخدام العملات المشفرة التي يصعب تتبعها، مما جعل هجمات برامج الفدية أكثر تدميراً، وصعبت ملاحقة مرتكبيها^(٥٦).

جرائم قطاع الصحة وتجارة السلع المزيفة

حذرت هيئة الشرطة الأوروبية "يوروبول" من تزايد حالات الاحتيال والسرقة والتزوير في المجال الطبي منذ بداية الأزمة، حيث سارع المجرمون الذين يتاجرون في المنتجات الصيدلانية ومنتجات الرعاية الصحية المزيفة في استغلال جائحة COVID-19 واستغلال النقص في المنتجات الأصلية، وحالة الخوف والقلق لدى المواطنين العاديين. وأثبتت الجريمة المنظمة OCGs مرة أخرى أنها قابلة للتكيف بدرجة عالية من حيث التحويل والتركيز على المنتج وتقديم أنواع جديدة من المعدات الطبية خاصة أقنعة الوجه، ومجموعات اختبار كورونا المزيفة، والقفازات الطبية، والمعقمات والمطهرات، والمستحضرات الصيدلانية كالأدوية المضادة للفيروسات والمالاريا، ومن المؤكد أن كل تجارة السلع المقلدة وذات الجودة المتدنية خاصة المتعلقة بالرعاية الصحية ازدهرت خلال الفترة الثانية من الجائحة، ومع استمرار الطلب على هذه المنتجات بكثافة عالية جداً، سيستمر المقلدون في تقديم إصدارات مزيفة ودون المستوى القياسي من هذه السلع، مع ظهور زيادة ملحوظة في تجارة النفايات الطبية والصحية، والاستفادة من العائدات لتمويل المنظمات الإجرامية^(٥٧).

الاقتصاد و الجريمة المالية والمنظمة

يمارس الوباء الحالي - بتداعياته الاقتصادية- ضغطاً كبيراً على النظام المالي والقطاع المصرفي، ومن المتوقع استمرار محاولات الجريمة المنظمة OCGs لاستغلال الوضع الاقتصادي المتقلب في غسل الأموال. حيث تقوم OCGs بتحويل الأموال إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي ذات أطر عمل أضعف لمكافحة غسل الأموال؛ لمحاولات إدخال مبالغ كبيرة من رأس المال لاستثمارها بشكل خاص في قطاع العقارات والمطاعم، إلا أنه

من المتوقع ظهور مجالات أخرى جديدة من غسل الأموال في المستقبل. ومن المؤكد أن التطورات الاقتصادية الناتجة عن الوباء ستكون عاملاً رئيسياً في تحديد الصورة المتغيرة للجريمة المنظمة ومدى حجم المكاسب طويلة الأجل من الجائحة. خاصة مع حالة الركود المتوقعة أثناء وبعد الجائحة والتي ستؤدي إلى انخفاض أسعار السلع وتراجع في القطاعات الاقتصادية التي يفضلها المجرمون، وسيصبح قطاعا العقارات والبناء أكثر جاذبية لغسل الأموال، سواء من حيث الاستثمار أو كمبرر لحركة الأموال، أو من أجل دمج المجرمين في الحياة الاقتصادية^(٥٨).

ومن أجل مواجهة التداعيات الاقتصادية للوباء، بدأت الجماعات الإجرامية بالفعل في بعض الدول مثل البرازيل في فرض الإغلاق وحظر التجوال ليلاً، وجاء في بيانهم: "إذا لم تفعل الحكومة الشيء الصحيح، فستفعل الجريمة المنظمة." وبالتالي يتضح دور العصابات في بعض دول العالم، في دعم حكوماتهم في مواجهة تفشي "كورونا". مما يعنى أن الجماعات الإجرامية ستسعى إلى استخدام الوباء كوسيلة لبناء شرعيتها، ضمناً من خلال دعوة الشراكات مع الدولة، والحصول على الشرعية الاجتماعية التي قد يجلبها لهم هذا الدور. وبالمثل عصابات المافيا في إيطاليا، أعلنت تبرعها بمبلغ سبعة مليارات دولار، لمساعدة الدولة في مواجهة وباء الكورونا. وتكمن المخاطر لمثل هذه الاستراتيجيات في أنه على المدى البعيد، تصبح الشخصيات والمنظمات الإجرامية أكثر رسوخاً في الحكم المحلي، ويصبح من الصعب على الدولة استعادة سيطرتها^(٥٩).

مالياً، أجبرت عمليات الإغلاق التي تم فرضها في بعض البلدان العديد من الأشخاص لزيادة الاعتماد على الخدمات المصرفية الإلكترونية والدفع عن بُعد، كما يصبح استخدام هذه الأنظمة أكثر ملاءمة مع استمرار الوضع الراهن، ويمكن أن يصبح روتينياً بشكل متزايد، مما يفتح مسارات لأنواع أخرى من الجرائم الإلكترونية، ويوفر فرصاً لمجرمي الإنترنت لارتكاب معاملات احتيالية، خاصة في استهداف الفئات الضعيفة - مثل كبار

السن أو المعزولين. وبشكل عام، سيكون التأثير الاقتصادي للوباء عاملاً رئيسياً في تشكيل المشهد المستقبلي للجريمة المنظمة.

المخدرات

من المتوقع تأثيرٌ ضئيلٌ للجائحة على المدى المتوسط إلى الطويل على تجارة المخدرات، حيث استمر الاتجار بالقنب والكوكايين والهيروين وغيرها طوال فترة الوباء، وإن كان بمعدل أقل من ذي قبل. ومن المتوقع بعد انتهاء إجراءات الإغلاق والحجر الصحي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، أن الإمداد المنتظم سيستأنف عند مستويات ما قبل الجائحة. وتشير التقارير الأولية في العالم إلى أنه في ظل سياسات الإغلاق والتباعد الاجتماعي، تعطلت خطوط إمداد المخدرات، وارتفعت الأسعار بسبب زيادة صعوبة التهريب بين الدول، وعدم السماح للأشخاص بالتواجد في الشوارع - وهي نقطة البيع الرئيسية - من المحتمل أن يؤدي هذا إلى التحول نحو أسواق الإنترنت وأسواق الويب المظلمة^(٦٠).

وفي تقرير بعنوان "تأثير كوفيد-١٩ على أسواق المخدرات في الاتحاد الأوروبي" أصدره مركز المراقبة الأوروبية للمخدرات والإدمان (EMCDDA) بالتعاون مع اليوروبول، أن للقيود العالمية على السفر والتدابير الأخرى نتيجة لوباء COVID-19 تأثيراً مدمراً مؤقتاً على تهريب المخدرات في أوروبا خاصة على مستوى التوزيع، بسبب إجراءات التباعد الاجتماعي. واستمرت حركة تجارة المخدرات بين الدول بسبب استمرار النقل التجاري للبضائع، إلا أن مجموعات الجريمة المنظمة (OCGs) تظل مرنة وتقوم بتكييف أساليب عملها مع الوضع الحالي، واستغلال المزيد من قنوات الاتصال الآمنة وتكييف نماذج النقل وطرق التهريب وطرق الإخفاء. فيما يتعلق بالكوكايين، يشير الخبراء إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض النقاء. وتشير المعلومات إلى إمكانية استبدال الهيروين بمواد أخرى، مثل المواد الأفيونية الاصطناعية (الأدوية المسربة أو المؤثرات العقلية الجديدة (NPS)) أو الأدوية البديلة (مثل الكوكايين

والأمفيتامين والكاثينون الاصطناعي)،. وأظهرت البيانات الأوروبية أنه تم ضبط كميات كبيرة في الجزء الأول من عام ٢٠٢٠، على الرغم من القيود الناتجة عن وباء COVID-19 (٦١).

على نحو متزايد، يبدو أن موزعي المخدرات قد تكيفوا مع أساليب عملهم لتلائم نظام COVID-19، حيث استغلت المنظمات الإجرامية خدمات توصيل الأغذية "الديليفرى" - التي انتشرت بسبب بقاء المواطنين في بيوتهم - والتي تنقل السلع الغذائية والمستلزمات المنزلية، في توصيل المواد المخدرة مثل الكوكايين والماريغوانا. ويتم التعامل المالى باستخدام العملات المشفرة وقنوات الاتصال المشفرة، مثل Telegram و Wickr و Signal لعرض المخدرات في أسواق الشبكة المظلمة، وأكد التقرير أن عددًا متزايدًا من المستهلكين قد لجأوا إلى الإنترنت للحصول على المخدرات بدلاً من الشراء عن طريق التجار في الشوارع، للتغلب على القيود التي فرضتها الحكومات. حيث تم الإبلاغ عن استخدام تطبيقات الهاتف المحمول في عدة دول أوروبية مثل بلجيكا وفرنسا، كما لوحظ استخدام فنلندا وهولندا لأسواق الشبكة المظلمة، وأبلغ عن استخدام الشبكة السطحية في بلغاريا وكرواتيا لشراء المخدرات (٦٢).

أخيراً، يبدو أن الويب السطحي وأسواق الشبكة المظلمة وتطبيقات الاتصالات المشفرة الآمنة تلعب دورًا أكثر بروزًا في أسواق المخدرات. ويبدو أن عمليات التوصيل للمنازل، والتعامل الأقل وجهًا لوجه والاعتماد الأقل على النقد كشكل من أشكال الدفع آخذة في الازدياد والاستمرار على المدى الطويل (٦٣).

العنف المنزلى

تصاعد العنف المنزلى مع استمرار القيود المفروضة على حركة الأشخاص بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان، حيث عانى ما يزيد عن ٦٠% من النساء في العالم من العنف المنزلى، وشهدت فرنسا زيادة نسبة بلاغات العنف المنزلى بأكثر من ٣٠% منذ بدأ

إغلاق البلاد في ١٧ مارس، فيما سجلت قبرص وسنغافورة والبرازيل نسباً تراوحت بين ٤٠% و٥٠%. كما حذرت الشرطة البريطانية، من ارتفاع حالات العنف المنزلي بنسبة ٢٤% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي^(٦٤)، وفي مصر كشف المركز المصري لحقوق المرأة في تقريره إلى تزايد معدلات العنف الأسري بمقدار ٨٥%؛ بسبب الضائقة الاقتصادية، وزيادة حدة التوتر في العلاقات المنزلية. وبالرغم من هذا الارتفاع المسجل لحالات العنف المنزلي خلال جائحة كوفيد١٩، يظل العدد الحقيقي لنسبة العنف أعلى بكثير، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن يطلق نداءً عالمياً لحماية النساء في المنازل من العنف الأسري، خلال فترة الحجر الناجمة عن تفشي كورونا^(٦٥).

الاستغلال الجنسي والاتجار في البشر

تسبب الإغلاق المطول في ازدهار الصناعات الجنسية عبر الإنترنت، فقد شهدت المواقع الجنسية مثل Pornhub بالفعل ارتفاعاً كبيراً في الطلب على الجنس الإلكتروني في جميع أنحاء العالم . وبالمثل، قد يستخدم الأشخاص الأكثر انحرافاً الوقت للبحث عن مواقع تعرض الاستغلال الجنسي المباشر للأطفال (CSE) عبر الإنترنت، وقد أصدر مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) تحذيراً من أن الأطفال الذين يدرسون في المنزل ويلعبون الألعاب عبر الإنترنت ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي أثناء إغلاق المدارس، حيث يقضون وقتاً طويلاً على الإنترنت، قد يتم استهدافهم وتهيئتهم من قبل المتحرشين الجنسيين^(٦٦).

وفيما يخص البغاء، ومع تسبب انتشار فيروس كورونا في عديد من الأزمات الاقتصادية للدول وللأفراد على حد سواء، وما نجم عنه من تراجع النمو الاقتصادي للدول، وفقدان الوظائف وارتفاع معدلات البطالة وكذلك معدلات الفقر. ورغم تأثيره على جميع الأفراد، إلا أنه أثر بدرجة أكبر على الفئات الأكثر عرضة للفقر والاستغلال وسوء المعاملة وبشكل خاص النساء اللاتي يتم الاتجار بهن وإقحامهن في العمل في البغاء.. ومن المحتمل انهيار

هذا القطاع كباقي القطاعات وذلك لإغلاق النوادي والملاهي الليلية، وصعوبة الاتصال المباشر لخوف العميل من الإصابة بالعدوى من مقدمة الخدمة، يضاف لذلك صعوبة الانتقال بل واستحالة حدوثه في بعض الدول التي تفرض حظراً شاملاً على تنقل الأفراد. في المقابل سيزدهر البغاء الإلكتروني، الذي يستغل التقدم التكنولوجي ويسهل من عملية الممارسة عن بعد بمقابل مادي عبر كاميرا الويب أو مكالمات الفيديو عبر تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي مثل سكايب، واتساب، تيك توك، فيسبوك، بالإضافة إلى المنصات الإباحية، فيقوم العميل بالدفع مقدماً عبر التحويل المصرفي أو خدمات الدفع الفوري. بما قد يجعل البغاء الإلكتروني يدر عائداً أكبر من البغاء الفعلي كما أنه أكثر أماناً كون احتمالات الإصابة بالأمراض المعدية فيه تكون معدومة. مما يشير إلى أن العاملين في هذا القطاع يتكيفون مع الظروف الراهنة بما لا يمنع استمرار عملهم. كما أنه في الأجلين المتوسط والطويل قد يزداد الإتجار بالنساء^(٦٧).

أما فيما يخص تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، أبرز الإنترنتبول في تقريره أنه على المدى المتوسط وعلى الرغم من التدابير الوقائية التي اعتمدها الدول، فقد سعى المهربون والمتاجرون وحتى الضحايا إلى البحث عن سبل للالتفاف عليها ونجحوا في ذلك، بعد أن تلاتت رغبة الأشخاص في الهجرة بسبب التبعات الاقتصادية، مع تحفيز العصابات المنظمة لهم، لتحقيق الأرباح من الهجرة غير المشروعة التي يُتوقع أن تتزايد. ففي البداية حدث انخفاض في تدفقات الهجرة أثناء الإغلاق، لكن مع الفتح النسبي لحركة السفر من المرجح أن تؤدي إلى زيادة في تحركات المهاجرين غير الشرعيين، وقد يلجأ مهربو المهاجرين إلى وضع تدابير للحد من عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم تهريبهم أثناء الرحلات الفردية، أو استخدام طرق أكثر أماناً للحد من تعرض المهاجرين غير الشرعيين للعدوى المحتملة، وقد يؤدي هذا إلى رفع أسعار خدمات السفر. ومن المتوقع أن يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي والافتقار المستمر لفرص العمل إلى

زيادة الطلب على العمالة الرخيصة التي يمكن الوصول إليها من خلال استغلال المهاجرين غير الشرعيين^(٦٨).

ويصعب تقييم تبعات وباء كوفيد-١٩ على الاتجار بالبشر تقييماً مؤكداً بسبب الطابع السري لهذه الجريمة، ويُرجَّح بشدة أن يؤدي الوباء وما يخلفه من تبعات على الاقتصاد العالمي إلى توسيع قاعدة الأشخاص المعرضين للخطر وزيادة احتمال تضليلهم واستغلالهم ووقوعهم في نهاية المطاف ضحايا للاتجار على المدى المتوسط. ووفقاً لما ورد عن مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، قسم مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، توقع أيضاً على المدى المتوسط أن تحقق شبكات الجريمة المنظمة مزيداً من الأرباح جراء انتشار الوباء^(٦٩).

الارهاب البيولوجي

تاريخياً، اهتمت الجماعات الإرهابية بالأسلحة البيولوجية، وطورت استخدامها، ففي عام ٢٠٠١ استخدم تنظيم «القاعدة» الجمرة الخبيثة للإطاحة بعدد من السياسيين الأمريكيين في الولايات المتحدة، والتي تكبدت خسائر مالية كبيرة لمواجهة هذا التلوث. كما انتهج تنظيم «داعش» نهج الإرهاب البيولوجي، ففي أواخر عام ٢٠١٦ نفذ هجمات في سوريا والعراق بأسلحة تحتوي على مواد كيميائية بما في ذلك الكلور والكبريت والخرذل، وتم الاستعانة بعلماء بيولوجيين متخصصين للمشاركة في برنامج تصنيع الأسلحة الكيميائية داخل البلاد وخارجها. وفي عام ٢٠١٧ أعلن البنتاجون عن استغلال داعش لمختبرات جامعة الموصل بالشمال العراقي كمصنع لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وفي يونيو ٢٠١٩ أعلنت الاستخبارات الروسية أن الإرهاب الدولي يحاول الحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية لاستخدامها في هجماته، محاولاً الحصول على منفذ للدخول إلى المعلومات حول إنتاج تلك الأسلحة واستخدامها في أغراض إرهابية^(٧٠).

وفي الحاضر، حذر الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، يوم ١١ يونيو ٢٠٢٠ مجلس الأمن الدولي من مغبة استغلال الجماعات

الإرهابية جائحة كورونا لتأجيج العنف في دول العالم، وأكد أنه مع تصاعد التدابير الاحترازية التي اتخذتها البلاد لمواجهة فيروس كورونا، استغلت الجماعات الإرهابية انشغال حكومات الدول وجيوشها في مكافحة انتشار الفيروس الجديد وحاولت زيادة عدد عملياتها، واستقطاب شباب جدد للانضمام إلى صفوفها، ومع تزايد الضرر الاقتصادي الناجم عن الوباء، ومع طول فترة التعامل مع الإنترنت، فقد ينتج عنه تعرض الشباب للتجنيد من قبل الجماعات الإجرامية والعصابات، لأنها تحارب الملل والقيود الاجتماعية للإغلاق.

ومنذ بداية تفشي جائحة كورونا، رصدت وكالات الأمن الحكومية والباحثون السياسيون تصاعداً في خطاب الكراهية والعنصرية الذي يدفع به المتطرفون على شبكة الإنترنت، فيما حذرت تقارير استخباراتية من احتمالية قيام "داعش" بنشر فيروس كورونا والعمل على تفشيه.. وتمثل الحرب البيولوجية أحد الأنماط الخبيثة التي تلجأ إليها بعض الدول والجماعات المتطرفة؛ لتحقيق انتصارات مؤثرة دون الانخراط بصورة مباشرة في صراع تقليدي، وهذا لا يستبعد امتلاك التنظيمات الإرهابية أسلحة بيولوجية، خصوصاً أنها لا تربطها أي اتفاقيات تحجمها وتحد من خطرها. ومن المحتمل أن تستغل الجماعات الإرهابية مثل هذا الوباء كسلاح بيولوجي لتسديد الهجمات، باعتباره إرهاباً رخيص التكلفة وفي منطقة آمنة بعيدة كل البعد عن مراقبة الجهات الأمنية، فمن الوارد أن يدفع عناصر من التنظيمات حاملين للفيروس بأنفسهم لنشر الوباء بمجرد وجودهم داخل التكتلات في الدول، وفق استراتيجية تخريبية مدمرة.

المرحلة الثالثة: التأثير طويل الأمد (سيناريوهات المستقبل)

تعتبر نماذج التنبؤ بسيناريوهات الجريمة أمثلة على التقنيات الجديدة للأمن السريع والنهج الواعدة القائمة على البيانات والموجهة نحو حل المشكلات وتسريع عملية اتخاذ القرار، وتوفر حلولاً ذكية تساعد في تقليل التحيزات البشرية وعدم الكفاءة، في عصر يتميز بالثورة التكنولوجية والذكاء

الاصطناعي والبيانات الضخمة المتاحة لمساعدة سلطات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية على تبني استراتيجيات أكثر فعالية^(٧١). فوضع سيناريوهات للمستقبل وخاصة للجريمة هو بحكم تعريفه طريقة تتطوي على مجموعة من المهام المتكاملة، وتشمل التنقيب المكثف في البيانات وتحليلها، والتقييم الاجتماعي والزمني المطبق على بيانات الجريمة التاريخية، وتحليل النقاط الساخنة للجريمة، التي تفترض أنه بمجرد حدوث جريمة في موقع معين، فمن المحتمل أن تحدث مرة أخرى في نفس المنطقة وفي نفس الوقت، كذلك الاعتماد على عدة نظريات عن السلوك الإجرامي وفرص الجريمة، التي تفسر حدوث الجريمة في بعض الأماكن دون غيرها، مثل نظرية النشاط الروتيني التي تنص على أن الجريمة تعتمد على عوامل متعددة بما في ذلك دوافع الجناة والأهداف المناسبة .

وما زال فيروس كورونا مستمراً في تداعياته السلبية على العالم، سواء على مستوى أعداد المصابين والوفيات، أو حتى انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، في وقت لا تزال التوقعات بشأن توافر اللقاح غير حاسمة، لذا كان لابد من وضع سيناريوهات مستقبلية بشأن كيف سيغدو العالم بعد انتهاء أزمة الوباء، وكيف ستؤثر الأزمة الحالية على الدول في الفترة من ٣ إلى ٥ سنوات مقبلة، تتمحور جميعها حول عالم سوف يتغير بشكل جذري بعد انتهاء الفيروس، سواء تغيرات بقصد المساعدة في الاستعداد لمواجهة أي أزمة مماثلة، أو تغيرات فرضتها تداعيات الفيروس وأضراره. وتهدف السيناريوهات إلى مواجهة المواطنين في دول العالم بأي واقع محتمل، فالهدف هو التفكير والاستعداد ذهنياً للسيناريوهات المحتملة خلال السنوات المقبلة، حتى تلك التي لا تبدو واقعية، واحتمالية أن المستقبل سيكون مزيجاً من السيناريوهات المختلفة.

أولاً : السيناريوهات الاقتصادية والاجتماعية:

في هذا السيناريو سوف يستعين الباحث بالتقرير الذي أعدته شركة ديوليت البريطانية الأكبر في الخدمات المهنية بالعالم، بالتعاون مع شركة البرمجيات الأمريكية سيلز فورس، وبتقرير "مركز الدراسات المستقبلية" بجامعة دبي حول تأثير كوفيد ١٩ على السلوك المجتمعي وتحويله إلى مستوى مختلف من الممارسة الطبيعية في الحياة اليومية. وبالرغم من أن سلوك هذا الفيروس لا يمكن التنبؤ به لأسباب عديدة، أحدها هو قدرته على التحور بطريقة عشوائية خلال عمره الافتراضي، إلا أننا بصدد رسم سيناريو للحياة اليومية بعد انتهاء الجائحة.

لقد أدت الفوضى التي أحدثتها هذه الجائحة -حتى الآن- إلى أضرار جسيمة على المستويين الفردي والمجتمعي، هذه الفوضى من شأنها أن تؤثر على معنى الحياة نفسها. وأحد الدروس المستفادة من كوفيد- ١٩ هو توقع ما هو غير متوقع وعدم تجاهل الأحداث غير المألوفة وتوقع الاضطرابات (disruptions) عن طريق استشراف المستقبل والتخطيط بالسيناريوهات. وقد توقع العديد من علماء الأوبئة احتمال حدوث وباء بهذا الحجم الكارثي في وقت ما، في المستقبل القريب، وخلص الجميع إلى أن العالم غير مستعد للتعامل مع هذا الوباء فيما لو حدث، وقد حذروا صناع القرار وقادة الحكومات في العالم من ضرورة التعبئة واتخاذ الإجراءات المناسبة، ولكن الطبيعة البشرية تؤول إذا لم يحدث شيء ما، فهناك ميول للتصرف كما لو أنه لن يحدث^(٧٢). مما يستدعي وضع سيناريوهات مستقبلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، على النحو التالي :

أ- اقتصادياً :

١- تغير ترتيب القوى العالمية وسطوع نجم بعض الشركات : من المتوقع أن الصين ودول شرق آسيا ستكون قادرة على إدارة الأزمات الناتجة عن الفيروس أكثر من الدول الغربية، فقد أظهر تعاملهم مع انتشار الفيروس، من خلال عمليات الإغلاق التي فرضت بشكل صارم

وتكنولوجيا مراقبة المصابين، قدراتهم في مكافحة الوباء والتعامل مع الأزمات، أكثر من الدول الأوروبية، مما قد يحول القوة العالمية إلى الصين وجيرانها. كما يتوقع هذا السيناريو أن تستمر أزمة كورونا لمدة من الوقت، بحيث يصعب احتواء المرض سريعاً، وتزايد فترات الإغلاق والإضرار باقتصاد الدول، لتضطر الحكومات للاستعانة بالشركات الكبرى لمساعدتها في احتواء الفيروس، سواء بالمساعدات المادية أو الإنتاجية. إذ تتدخل الشركات الكبرى من القطاعين العام والخاص للمساعدة في حل الأزمة، عندما لا تستطيع حكومات الدول التعامل مع التأثيرات وحدها، كما حدث في بعض الحالات كتطوير شركتي أبل وجوجل تطبيقات للمساعدة في مكافحة الوباء، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عصر مزدهر للغاية بالنسبة للشركات الكبرى^(٧٣).

٢- الكساد : من المتوقع أن ينتهي عام ٢٠٢٠ في ظل حالة من الكساد مع تحقيق خسائر في الإنتاج تتراوح ما بين ٢ إلى ٣،٣ تريليون دولار، وهو ما يعني انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسب تتراوح ما بين ٢،٤% إلى ٢،٧%^(٧٤). وحدث انكماش في الناتج العالمي بنسبة ٥٨% مع تعافٍ بطيء للنشاط الاقتصادي؛ إلا أن مخاطر فشل مواجهة الوباء بشكل كفاء في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، سيشكلان عائقاً للنمو وهبوط اقتصادي حاد وانتشار البطالة، سيمتد إلى عام ٢٠٢١ وربما حتى ٢٠٢٢^(٧٥). -عربياً- كانت لجائحة كورونا انعكاسات اقتصادية خطيرة، فتعطلت سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج، وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، مكلفة التجارة والمشاريع التجارية في المنطقة العربية خسائر فادحة. وأدى انحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية، والانخفاض الكبير في رأس المال السوقي لأسواق الأسهم العربية، إلى زيادة تلك الخسائر^(٧٦). وبحسب التقديرات الأولية لآثار وباء كورونا، من المتوقع أن تخسر المنطقة العربية في عام ٢٠٢٠ ما لا يقل عن ٤٢

مليار دولار. ومن المتوقع أن تخسر المنطقة ١,٧ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٠، مما سيرفع معدل البطالة بمقدار ١,٢ نقطة مئوية. كما يهدد وباء كورونا حوالي ٥٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية، سواء تعلقت بالغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الإمدادات الطبية أو الخدمات الصحية، وقد يكون لتعطيل البرامج الإنسانية عواقب وخيمة على الملايين من الناس، ولا تستطيع البلدان المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي فيروس كورونا، وذلك بفعل تدمير بناها التحتية الصحية^(٧٧).

٣- انخفاض الدخل وسوق العمل : من المتوقع ارتفاع مستوى التعرض للفقر وغياب الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان العربية. وفي نهاية عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن يصل معدل الفقر إلى ٣٢,٤%، أو ١١٥ مليون شخص في البلدان العربية المتوسطة الدخل والأقل^(٧٨). ويتوقع أن يؤدي التراجع الاقتصادي إلى زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيما لدى الفقراء. ويعاني حوالي ٥٠ مليون شخص حالياً من نقص التغذية في المنطقة العربية. ويتوقع أيضاً أن يكون للتباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا العالمي أثرٌ سلبي على فرص العمل، والدخل، والأعمال التجارية، وتدفق التحويلات المالية في المنطقة العربية، مما سيؤدي إلى تقلص الطبقة المتوسطة في المنطقة. ونتيجة لذلك، سيقع ٨,٣ مليون شخص في براثن الفقر، مما يعني أن ما مجموعه ١٠١,٤ مليون شخص في المنطقة سيُصنّفون في عداد الفقراء. ويمكن أن تكون عواقب هذه الأزمة شديدة على الفئات المعرضة للمخاطر، ولا سيما النساء والشباب، والعاملين في القطاع غير النظامي ممن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة^(٧٩).

وسيؤدي الحجر المطول حتماً إلى زيادة بطالة الشباب، وسيواجه العاملون تحديات في العودة إلى سوق العمل. ففي المنطقة العربية عائق

هيكلية تحوّل دون حصولهم على وظائف لائقة، وتتضاعف الصعوبات مع انضمام نحو ٢,٧ مليون شاب وشابة سنوياً إلى القوى العاملة. وتسجّل المنطقة العربية أعلى مستويات لبطالة الشباب وأسرعها تزايداً في العالم، فقد ارتفع المعدل من ١٩,٥ في عام ٢٠١٢ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويزيد معدّل بطالة الشباب في المنطقة عن ضعف ما هو عليه في صفوف الشباب ليصل إلى ٤٢,١ في المائة. والشباب الذين يعيشون في المناطق المحرومة يتعرّضون لخطر الإهمال ويفتقرون حالياً إلى إمكانية الحصول على التدريب في ظل الإغلاق المستمر، ما يزيد من حرمانهم من فرص التعلّم واكتساب المهارات الرئيسية، وتتفاقم المشكلة مع بقاء أكثر من ٢٥ مليون شاب وشابة خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب^(٨٠).

ب- اجتماعياً :

١- التوترات الطبقيّة والحياة اليوميّة : من المتوقع أن تسير معركة العالم ضد الفيروس بشكل أفضل مما كان متوقّعا، حيث تستطيع الدول السيطرة على تفشي المرض، أو يتمكن العلماء من إنتاج لقاح لعلاج، ولكنه لا مفر من تأثير الفيروس على الاقتصاد؛ نتيجة التكاليف الاقتصادية الباهظة التي تكبدتها الدول، خاصة على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة. ففي حين تعمل الحكومات في معظم الدول على وضع خطط لاحتواء الفيروس بشكل عام، ويتقيد المواطنون والموظفون بالإجراءات المفروضة عليهم للإسراع من حصر تفشي الفيروس، إلا أن التوترات الطبقيّة ستزيد حيث تتحمل الطبقات الدنيا والمتوسطة العبء الأكبر من الضرر الاقتصادي. وحول ملامح الحياة لدى المواطنين عامة بعد انتهاء الأزمة، فالحياة اليومية ستظل مستقرة نسبياً، وتقود البعض لإعادة تقييم بعض عاداتهم وسلوكياتهم وربما وظائفهم، بعد الفترة التي قضاها البعض في العمل والتعليم من المنازل وعبر الإنترنت.

٢- عالم معزول : يعد هذا السيناريو الأسوأ على الإطلاق، فهو يتخيل ثبوت استحالة احتواء الفيروس واستمراره في الانتشار لمدة طويلة حول العالم، أو تكرر انتشاره مرة أخرى في الدول التي استطاعت التغلب عليه، في وقت لا يتمكن العلماء من الوصول لعلاج فعال وبكميات كبيرة، فتنصاعد أعداد الوفيات من جديد وتزيد الاضطرابات الاجتماعية وتتهار اقتصادات الدول. ونتيجة لذلك، تتجه الدول إلى الحد من الاتصال بالعالم الخارجي، والانعزال لصالح أمنها القومي، وسيضعف التطوير والتقدم، وسيكون الأهم لكل دولة الحفاظ على حياة مواطنيها، فسيكون سيناريو مظلماً، وينتشر الخوف الاجتماعى بين الجميع.

٣- التعليم : من المتوقع أن تشهد تكنولوجيا التعليم والتعامل مع الإنترنت في الدول منخفضة الدخل عوائق تتمحور حول غياب القدرة على الوصول للإنترنت بين الطلاب، وستكون الفجوة الرقمية في الدول منخفضة الدخل بمثابة حجر عثرة في طريق إتمام العام الدراسي لنظام التعلم عن بُعد عند كثير من الطلاب، حيث هناك تفاوت في الوصول للإنترنت وشبكات المحمول بين البشر، فمثلاً لم يتمكن أكثر من ٨٠% من سكان بعض دول جنوب شرق آسيا من الوصول للإنترنت، ونسبة ٣٩% في بعض الدول الإفريقية. وهنا تتجلى حالة اللامساواة، فمن يتمكنون من الوصول للإنترنت سيستطيعون متابعة سير التعليم عن بُعد، في حين سيُحرم آخرون لا يملكون الكهرباء أو أجهزة الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر من مواصلة التعليم^(٨١).

وعلى خلفية هذا الفيروس العالمي المدمر، ومع استخدام خريطة الفرص الاتجاهية (directional opportunity map)، التي تعد واحدة من الأدوات التي تستخدم في استشراف المستقبل، وتغطي هذه الخريطة أفقاً زمنياً من ١١-١٥ عاماً. وفي هذه اللحظة الشديدة من حالة عدم اليقين، وفرت خريطة الفرص الاتجاهية خمس مساحات هامة من الفرص سيواجه إليها المجتمع الانساني وهي: (ولادة المجتمع من جديد - الاقتصاد الإنساني

- إعادة تشغيل المعرفة - التكنولوجيا الأخلاقية - ما وراء مجتمع محوره الإنسان). وسوف يتم ذلك من خلال إعادة تقييم جوهر قيمة الإنسان وأهميته في سعينا إلى فهم هويتنا الفردية والمجتمعية، بل علاوة على ذلك، أنه بدون التفاني المتكامل لأعضاء ذلك المجتمع، من المحتمل أن نشهد كارثة أكبر. وهذا أمر مهم في عالم متزايد من الفردية غير المقيدة، والجشع، والاستخفاف بتفشي عدم المساواة، ولا بد أن نعيد النظر في المجتمع من خلال بناء روابط جديدة، وعلينا أن نفكر في وضعنا الصحي ورفاهيتنا وفي التفاصيل الدقيقة للنظم الصحية، وإعادة النظر في ذواتنا وحقوقنا المتزايدة. كما أن الحاجة المفاجئة واستجابتنا السريعة للتعلم عبر الإنترنت سوف تعجل بنهج التعلم المتنقلة والمدمجة، وهذا سيؤدي إلى الاستثمار والابتكار العالي في تقنيات التعليم الجديدة و مقدمي التعليم غير التقليديين، وإعادة هيكلة محتوى الدورة الدراسية، واختيار المواد الدراسية والحاجة إلى أساليب تقييم جديدة وتحسين المهارات وإعادة التأهيل لكل من المعلمين والمتعلمين. كما سيؤدي إلى إعادة التفكير بشكل كبير في مسارات التعلم، وتسريع الاتجاه الذي يركز على الطالب، والمطالبة بنظرة جديدة إلى بروتوكولات إصدار الشهادات وحوكمة نظام التعليم وتوفيره ككل، وهذا التحول الوشيك للتعليم سيؤدي إلى أنماط جديدة من المعرفة والتقدير والتميز، خاصة ونحن ننقل إلى التعلم عبر التخصصات transdisciplinary^(٨٢).

وأخيراً، دفعت الوباء المتسارعة لانتشار فيروس كورونا - زمنياً وجغرافياً- وامتداد تداعياته بما يُشكل تهديداً مباشراً للحياة البشرية، بل والتأثير على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ العديد من المؤسسات البحثية لمحاولة وضع سيناريوهات لاستشراف أهم التطورات المحتملة لانتشار الفيروس والتداعيات المترتبة عليها خاصة في مجال الجريمة، وهو ما يشكل جزءاً من مساهمتها في دق ناقوس الخطر وبلورة أهم ملامح الاستعداد المسبق من جانب الدول والحكومات.

ثانيا: سيناريوهات مستقبل الجريمة :

من الصعب توقع التأثير طويل الأمد للجائحة على الجريمة بشكل عام والمنظمة بشكل خاص، ومع ذلك ، يمكننا أن ننظر إلى الأزمات والتهديدات الأمنية الحالية لمحاولة استشراف مستقبل الأزمة الحالية. حيث من المتوقع في أعقاب هذا الوباء، الاتجاه نحو التحول الشامل إلى خيارات الدفع غير النقدي noncash، وخيارات الدفع السائدة عبر الإنترنت بما في ذلك العملات المشفرة المتاحة بشكل متزايد وفي متناول جميع المستخدمين، بينما قد تبقى المعاملات النقدية سائدة في بعض القطاعات في أضيق الحدود، وهذا سيكون له تأثير كبير على الأعمال الإجرامية. وسوف تستمر الجريمة المنظمة في انتهاز الفرص لاستخراج مكاسب طويلة الأمد، من المجتمعات صاحبة الاقتصاد الضعيف والنامي، حيث تسهل المصاعب الاقتصادية من اختراقها، عن طريق ترويج البضائع المقلدة أو تجنيد الشباب للانخراط في النشاط الإجرامي. وعلى غرار التطورات أعقاب الأزمات السابقة، قد يكون هناك توقع بزيادة مستويات الفساد في مختلف دول العالم، من خلال الأفراد الذين يشغلون مناصب رئيسية في القطاعين العام والخاص، خاصة في البلدان التي يكون فيها تخفيضات للرواتب أو زيادة في فرض الضرائب. ويمكن عرض السيناريوهات المستقبلية للجريمة كالتالي :

١- التعامل مع الإنترنت والجريمة الإلكترونية: مازالت تتسم جرائم الإنترنت بأنها ديناميكية للغاية، ومن الصعب تصور الأشكال التي سيتخذها نشاط المجرمين الإلكترونيين على الأمد الطويل. ومع ذلك ، من غير المرجح أن يتضاءل نشاط الجريمة السيبرانية، وستستمر التهديدات الإلكترونية خلال جائحة COVID-19 في استهداف الضحايا وحتى بعد انتهاء الأزمة الحالية. حيث سيستمر اعتماد أفراد المجتمعات والشركات الحلول الرقمية عبر الإنترنت أكثر من أي وقت مضى؛ لترتيب جميع جوانب حياتهم وأنشطتهم، ومع استمرار التغييرات في نمط الحياة التي ظهرت خلال الوباء مثل العمل والتعليم والتسوق عن بُعد حتى بعد انتهاء

الإغلاق، سيستمر مجرمو الإنترنت في البحث عن فرص لاستغلال هذه العادات من خلال ابتكار هجمات جديدة^(٨٣).

٢- تهريب المهاجرين : من المحتمل أن يكون للركود العالمي نتيجة لوباء COVID-19 تأثير كبير على المدى الطويل على الهجرة غير الشرعية، حيث تلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في تحديد تدفقات الهجرة وتفضيلات المهاجرين غير الشرعيين إلى البلدان التي يسافرون إليها. ومع استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية ستكون بمثابة عامل الدفع للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من البلدان الأقل مرونة اقتصادياً والأكثر فقراً كما هو الحال في أفريقيا. من المرجح أن تزيد شبكات تهريب المهاجرين من أنشطتها وتسهل تهريب عدد متزايد من المهاجرين غير الشرعيين، وارتفاع تكاليف خدمات التهريب للمهاجرين غير الشرعيين، وسيستمر تهريب المهاجرين في كونه مصدر ربح كبير لـ OCGs من خلال الانخراط في هذا النشاط، خاصة مع استمرار الوباء، وإغلاق الباب أمام المهاجرين نهائياً، بسبب تشديد قيود السفر والاختبارات الطبية المطلوبة للمهاجرين؛ بداعي الخوف من موجة ثانية أو ثالثة من انتشار الفيروس، مما يعنى أنه لن يكون من السهل إعادة فتح الباب أمام تدفق الهجرة بعد غلقه، وفي مثل هذا السيناريو، فإن الراغبين في السفر سوف يستخدمون المهربين وعصابات الجريمة المنظمة بشكل متزايد، للهجرة وعبور الحدود الدولية دون توثيق أو فحوصات صحية، وهو ما سيعرضهم وأي شخص في طريقهم لخطر شديد^(٨٤). ومع ارتفاع نسبة حدوث ركود عقب الوباء، فقد تحدث زيادة في الطلب على استغلال العمالة والاتجار بالبشر، لذا من المتوقع زيادة في فتح السوق للاتجار بالبشر.

٣- الوضع الاقتصادي والجرائم المالية : من المتوقع مع حدوث الأزمات الاقتصادية بعد الوباء، زيادة في أعداد الحوادث المتعلقة بالاحتيال المصرفي والقروض وغسل الأموال والفساد. وقد تستغل عصابات

الجريمة المنظمة الموقف للاستحواد على شركات كثيفة النقد لغسل الأموال، من خلال الاستثمار في قطاع العقارات والبناء باعتبارهما الأكثر جاذبية لغسل الأموال ومبرراً لحركة الأموال بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون الاستثمار في المجال الفني أيضاً جذاباً بسبب عدم وجود أسعار ثابتة، وسهولة إعادة دمج عائدات الجريمة من خلاله. وقد تسيطر المنظمات الإجرامية الغنية بالنقود على الأعمال التجارية المشروعة المتعثرة مالياً لتعزيز أنشطتها الإجرامية، إما على الفور وإما على المدى الطويل.

وهذا يعنى أن الانكماش الاقتصادي المحتمل سيشكل بشكل أساسي ملامح خطورة الجريمة المنظمة، فعندما يحدث التفاوت الاقتصادي في جميع أنحاء أوروبا، سيتمنح الجريمة المنظمة قبولاً اجتماعياً أكثر، مما يسهل تسلل OCGs بشكل متزايد داخل المجتمعات الضعيفة اقتصادياً لتصوير أنفسهم على أنهم مزودو العمل والخدمات. ومع ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الاستثمار المشروع، والمزيد من القيود المفروضة على موارد السلطات العامة كل ذلك يمكن أن يتحد ليقدّم فرصاً أكبر للجماعات الإجرامية، كأفراد أو منظمات ليخترقوا القطاعين الخاص والعام ليحققوا مستويات أعلى من الأرباح.

٤- تجارة المخدرات والأدوية : مع رفع القيود تدريجياً، من المحتمل أن يزداد استخدام منظمات الاتجار بالمخدرات للتكنولوجيات الرقمية القائمة على الاتصال والإنترنت، وعلى الشبكة المظلمة، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام تطبيقات الاتصالات المشفرة. وبالتالي يمكن توقع زيادة أهمية أسواق الشبكة المظلمة وقنوات الاتصال الآمنة. ومن المرجح أن تستمر جماعات الجريمة المنظمة في تكييف نماذج النقل وطرق التهريب، خاصة مع استمرار تعطيل التهريب جواً، سيزداد الاعتماد على الطرق البرية وخدمات البريد والطرود لتوزيع المخدرات.

٥- العنف وعدم المساواة بين الجنسين: في ظل استمرار انتشار جائحة COVID-19، يُخشى أنّ المرأة، كالعادة، ستتحمل التأثير الأكبر لما سيولده هذا الوباء من مخاطر صحية وعنف في المنطقة العربية، ومن المتوقع أن يطال الفقر مزيداً من النساء في المنطقة العربية، مما سيؤثر بشدة على الأسر التي تعيلها نساء. وأن يستمر تعرض النساء والفتيات لمزيد من العنف الأسري، وذلك بسبب تصاعد التوترات في الأسرة؛ نتيجة عدم تلبية الاحتياجات الأساسية، وتفاقم الضغوط الاقتصادية، والقلق من التعرض لفيروس كورونا. ومن المؤسف أن عدداً قليلاً جداً من الدول العربية توثق حالات العنف الأسري، مما يعني أن النطاق الحقيقي لهذا العنف وعواقبه خلال الجائحة لا يزال غير واضح^(٨٥).

الخاتمة والتوصيات

كشفت لنا الجائحة عن مدى تطوير مجرمي الإنترنت لهجماتهم بوتيرة تنذر بالخطر، مستغلين حالة الخوف وعدم اليقين الناجمين عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي غير المستقر في جميع دول العالم. في الوقت نفسه، يتزايد الاتجاه نحو المجتمع الرقمي والاعتماد على الاتصال والبنية التحتية الرقمية بسبب الإغلاق العالمي؛ مما يضاعف من فرص الجريمة والهجمات السيبرانية. لقد أوجد الوباء فرصاً محورية للتفكير في القدرات والموارد الحالية للتحسن، وتحقيق استعداد أفضل ومرونة لأية صدمات مستقبلية. وأثبت الوباء العالمي أهمية الاستجابة العالمية السريعة لمواجهة الجائحة بطريقة تعاونية ومنسقة. إن الأولوية الأكثر إلحاحاً للتصدي لهذه التهديدات السيبرانية المتزايدة هي زيادة تعزيز التعاون الدولي وتحسين تبادل معلومات في كافة المجالات وخاصة الطبية والأمنية. ومن هنا نعرض بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد متخذى القرار لمواجهة تداعيات الجائحة في كافة المجالات.

أ- اقتصادياً

١- تهدد التداعيات الاقتصادية للجائحة البلدان النامية بموجة من حالات التخلف عن سداد الديون، لذلك لا بد من إيجاد حلول دائمة، ووضع خطط ومقترحات ملموسة لمنع الدول النامية من الانزلاق في حالات التخلف والفقر، حيث إنها غير مؤهلة مالياً لوقف انتشار كوفيد-١٩ وكذلك تحمل عواقبه الاجتماعية والاقتصادية، وأهمية خلق مساحة للاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مع ضرورة إعادة التفكير في أنظمتنا الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب من القيادة السياسية مزيداً من الجهود التعاونية بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لحماية المستقبل من أجل الأجيال القادمة.

٢- ضرورة التخلص من السباق النيو- الليبرالي المحموم نحو الهيمنة ونحو الربح دون حدود على حساب إنسانية الإنسان، وضرورة إعطاء

الأولوية في ميزانيات الدول والاستثمارات إلى قطاعي التعليم والصحة، والاعتناء الأكبر بكل الأطر الصحية وشبه الصحية، وإلى إدماج الاقتصاد غير المهيكل وتقليص الفوارق الاجتماعية.

ب- اجتماعيا

١- توحيد الجهود المحلية والعالمية لبناء مسارات مستدامة ومرنة؛ لتوفير حلول دائمة تخلق حيزاً مالياً حيويًا للاستثمارات في التنمية المستدامة للبلدان المحتاجة، تمكنها من التغلب على جائحة كورونا، ومعالجة أزمة المناخ، والحد من عدم المساواة، والقضاء على الفقر والجوع، لتوسيع قدراتها في مجال الرعاية الصحية والبحث وتطوير العلاجات واللقاحات الوقائية، وتخفيف الأثر الاجتماعي للجائحة، لا سيما على النساء والأطفال والفئات الاجتماعية الهشة.

٢- ضرورة وجود مزيدٍ من الشفافية والعمل من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك من أجل عملها في تتبع انتشار الفيروس، وتقييم الثغرات والاحتياجات، وتزويد العاملين الصحيين الموجودين في الخطوط الأمامية بمعدات الحماية الشخصية، وضمان توفر أدوات الاختبار في مختلف البلدان حول العالم، وإطلاع المجموعات العاملة في خط الدفاع الأول على أحدث ما يتمّ التوصل إليه من توجيه فنيّ.

٣- أصبح التباعد الاجتماعي، وتفكيك عناصر نمط المجتمع القائم على التفاعل الاجتماعي المباشر، وكثافة التوجه نحو المجتمع الرقمي بعد رفع الحجر الصحي أمراً حتمياً، وبالتالي لا بد أن تستعد المجتمعات في تهيئة الانتقال نحوه بدعم أبنيتها التحتية .

٤- الاهتمام بما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي بعد أن أصبحت أدوات مفيدة لتقييم التصورات حول قضايا الصحة العامة وفهم قضايا الأوبئة، وكأداة لتبادل المعلومات بين سلطات الصحة العامة والجمهور العادي، وتستخدم كمنصات لتثقيف الجمهور حول القضايا والمبادرات الصحية، ونشر المعرفة الطبية الحيوية مثل (الأعراض والانتقال

- والممارسات المعرضة لخطر الإصابة) وتأثيرها في تغيير السلوك وزيادة التعبئة المجتمعية في جهود الصحة العامة.
- ٥- في مجال حماية الأطفال والمراهقين، لابد من توعيتهم بمخاطر الإنترنت، ومراجعة نشاطهم على الإنترنت والهاتف المحمول ووسائل التواصل الاجتماعي وألعاب الفيديو.
- ٦- أهمية تنفيذ مزيد من التأمل الانعكاسي، مع النظر في الذات، ومحاولة للتخطيط لحياة أفضل وأكثر إنسانية، وإحترماً وتسامحاً للآخرين، وأكثر إنجازاً. وينبغي على الجميع في مختلف أنحاء العالم العمل معاً لاحتواء التهديدات المتزايدة النابعة من انتشار الوباء، للحدّ من انتقال العدوى وخفض حصيلة الوفيات، وإطلاق مبادرة إنقاذية للقضاء على هذا الوباء تتمحور حول رفاهية الناس وتضامن أركان المجتمع، وأن تمكّن الحكومات من معاودة العمل من أجل إقامة عالم آمن وعادل ومزدهر لا يهمل أحداً.
- ٧- يتضح جلياً الحاجة الملحة لفهم المخاوف المتعلقة بالتهميش والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومواطن الضعف التي تيسر الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى التصدي للعقبات التي تحول دون تحديد الضحايا وحمايتهم، والتغلب على العقبات المستمرة التي تعترض تنفيذ الأطر السياسية والقانونية على الصعيدين الدولي والإقليمي والوطني، مع ضمان تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً على نحو عاجل، للمحافظة على حقوق جميع الضحايا، ولا سيما النساء والأطفال.
- ٨- تحتاج الحكومات وقادة الأعمال إلى تبني التفكير المستقبلي وعقلية وثقافة "الاضطرابات مستمرة كالعادة". لعمليات استشراف المستقبل الأساسية التي تشمل استقرار التوجهات ومسح الأفق والسيناريو الأساسي والسيناريوهات البديلة للمستقبل والرؤية والتخطيط، هي منهجية منظمة لفهم وإدارة وقيادة الاضطرابات، وضمان الجاهزية والاستعداد من خلال العمل على تحقيق المرونة ضد الصدمات المفاجئة مثل هذه الجائحة، مما

يستوجب بناء كفاءات قوية في استشراف المستقبل تشمل القيادات الحكومية والمدراء التنفيذيين والموظفين لكونه عاملاً رئيسياً لإعداد البلاد للمستقبل ما بعد covid19 .

ج- أمنيا

١- من المتوقع أن تستمر معدلات الجريمة الإلكترونية في الازدياد مع تقدم الرقمنة، فالجرائم السيبرانية المتعلقة بفيروس كورونا ستبقى على مستوى عال طالما أن الجائحة مازالت مستمرة، وسيعمل المجرمون على تكيف أنشطتهم الإلكترونية، اعتماداً على كيفية تطور الوباء. مما يستلزم سد الثغرات القانونية التي ينفذ منها التدفق المالي غير المشروع لعصابات الجريمة المنظمة، مثل التهرب الضريبي وغسل الأموال من خلال مراجعة الأنظمة الوطنية والأطر الدولية، مع زيادة قدرات وخبرات وكالات إنفاذ القانون في مجال الوقاية، وتوسيع نطاق التحقيق في الجرائم الإلكترونية.

٢- إطلاق حملات التوعية التي تسلط الضوء على المخاطر التي تشكلها الجرائم الإلكترونية، والتوسع في برامج محو الأمية الرقمية في المدارس والجامعات وفي تعليم الكبار، مع توفير الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة بناءً على معايير واضحة حتى يتمكنوا من حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وتدريب موظفيها غير المعتادين على العمل عن بُعد لمواجهة التحديات التي ينطوي عليها الأمر وكيفية تجنبها.

٣- لا يوجد أمان بنسبة ١٠٠ % في المجال السيبراني، يمكن فقط أن تكون الأخطار عند مستوى مقبول من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية، مما يستوجب التأكد من أن أجهزة العمل تقوم بتشفير البيانات وأنها قادرة على حماية البيانات الموجودة على الجهاز في حالة فقدها أو سرقتها، وتفعيل دور شركات الأمن السيبراني ومراقبة السلوكيات الأساسية والنظر في أي نشاط إلكتروني شاذ .

٤- أهمية استمرار مراقبة التأثير الأمني للفيروس عن كثب، لا سيما عندما تسعى المنظمات الإجرامية إلى الربح ومحاولة توقع الفرص في الأماكن التي توجد بها ثغرات أمنية، والتصدي للنشاط الإجرامي المنظم في قطاع الصحة، لا سيما فيما يتعلق بالمشتريات وتوفير الإمدادات الطبية المزيفة.

٥- تعزيز الشراكة بين الأجهزة الأمنية والحكومات ووسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بالأمن السيبراني، وتشجيع الآباء والمدرسين والمهنيين على توخي اليقظة تجاه عمليات الاحتيال عبر الإنترنت والسلع المزيفة، ولتقليل احتمالية قيام مجرمي الإنترنت بنشر معلومات كاذبة واستغلالها خوفاً وعدم اليقين لتنفيذ عمليات الاحتيال وتضمين البرامج الضارة والقيادة والاضطرابات العامة. ودعم مجموعات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات الاجتماعية التقليديين الموجودين في الخطوط الأمامية في الحفاظ على التواصل مع الأطفال والشباب المعرضين للخطر إلى الوقوع في السلوك الإجرامي والانجراف إلى أنشطة الجماعات الإجرامية التي تبحث لتجنيد أعضاء جدد.

٦- تفعيل حملة التوعية العالمية بشأن التهديدات الإلكترونية لـ COVID-19 #WashYourCyberHands، والتي تم إطلاقها في مايو ٢٠٢٠، لتنبه الجمهور بالتهديدات الإلكترونية الرئيسية المرتبطة بوباء فيروس كورونا، ولتعزيز "النظافة" الإلكترونية الجيدة. بهدف الحفاظ على المجتمعات في مأمن من مجرمي الإنترنت الذين يسعون لاستغلال تفشي المرض لسرقة البيانات أو التسبب في تعطيل أو ارتكاب عمليات احتيال.

٧- زيادة الاستثمار في الأمن السيبراني، واستحداث برامج للتوعية بأمن الفضاء الإلكتروني في المدارس وأماكن العمل، وتكون إلزامية مثل الخدمة العسكرية.

٨- من المهم أن يتوصل العالم إلى وضع قوانين ملزمة، وخطط عملية لإيقاف عملية تطوير الأسلحة البيولوجية والجرثومية في مختبرات الدول، من خلال فرض العقوبات السياسية والاقتصادية أو رفع الدعاوى القانونية ضد الدول وكذلك من خلال الدبلوماسية السيبرانية.

٩- ضرورة استخدام منصة الإنترنت للتعاونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، حيث تم تصميم المنصة لتبادل المعرفة، والتبادل الفعال لمعلومات الجريمة السيبرانية من أجل تطوير استجابة عملية في الوقت المناسب تسهل من تقليل الضرر من قبل الجهات الأمنية، والتعرف على أساليب العمل الإجرامية الحديثة، لتعزيز الوعي والوقاية، خاصة فيما يتعلق بحالات هجمات برامج الفدية ضد الحكومات والبنية التحتية الحيوية وقطاع الرعاية الصحية التي قد تتسبب في مخاطر كبيرة وتضرر بالسلامة العامة والأمن.

١٠- الاستفادة من المبادرة التي أطلقها الإنترنت في أكاديميته العالمية الافتراضية لتوفير مجموعة واسعة من فرص التدريب عبر الإنترنت لأجهزة إنفاذ القانون، حيث تستضيف إدارة الإنترنت للجرائم الإلكترونية دورات تدريبية وندوات عبر الإنترنت لتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على مواجهة التهديدات الإلكترونية الناشئة، والتحقيق الناجح في قضايا الجرائم الإلكترونية في وقت الأزمة العالمية وما بعدها.

المراجع

- ١-Cohen, L. E., & Felson, M. (1979). Social change and crime rate trends: A routine activity approach. *American Sociological Review*, 44, 588-608.
- (*) للمزيد يمكن الرجوع إلى: على عبد الرازق جلبى، تصميم البحث الاجتماعي "الأسس والاستراتيجيات"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨.
- ٢- تم الرجوع إلى الصفحة الخاصة بكوفيد-١٩ على موقع منظمة الصحة العالمية (2020) World Health Organization. [/https://www.who.int/csr/disease/coronavirus_infections/ar](https://www.who.int/csr/disease/coronavirus_infections/ar)
<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>
<https://www.who.int/epi-win>
- ٣- ماهر حنين، سوسيولوجيا الهامش زمن الكورونا الخوف - الهشاشة - الانتظارات"، المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ابريل ٢٠٢٠، ص ٤،
- ٤- Laura Spinney, How pandemics shape social evolution, VOL 574 , NATURE 325,17 OCTOBER 2019. <https://www.nature.com/articles/d41586-019-03048-8>
- ٥- احمد زايد، هل سيعزز كورونا تفكيرنا النقدي ، ٦ مايو ٢٠٢٠ ١٢:٢٧
<https://www.independentarabia.com/node/116971/>
- ٦- حسام السعد، سؤال السوسيولوجيا في زمن الوباء، ٣١ - مارس ٢٠٢٠ <https://www.alquds.co.uk/>
- ٧- انتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص ٢٣٠.
- ٨- خالد كاظم أبو دوح، كيف يفهم علم الاجتماع وباء الكورونا؟، ٢٢ أبريل ٢٠٢٠ <http://aswatonline.com/2020/04/22>

- * للمزيد يمكن الرجوع إلى كتاب أورليش بيك ، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كثورة والهام الشعراني، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٩- هالة الحفناوي، سيكولوجيا الأوبئة: ماذا يحدث للمجتمعات عند تعرّضها لوباء مفاجئ؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، الثلاثاء، ١٧ مارس، ٢٠٢٠
<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5379>
- ١٠- عبد الصمد الديالمي ، سوسيولوجيا جائحة الكورونا ، أبريل ٢٠٢٠
<https://www.mominoun.com/articles/>
- ١١- احمد زايد، مرجع سابق.
- ١٢- George Mohlera and others, Impact of social distancing during COVID-19 pandemic on crime in Los Angeles and Indianapolis, Journal of Criminal Justice, Volume 68, May–June 2020.
- ١٣- هالة الحفناوي، مرجع سابق.
- ١٤- احمد زايد، مرجع سابق .
- ١٥- انتوني جيدينز، مرجع سابق ، ص ٧٣١.
- ١٦- احمد زايد، مرجع سابق.
- ١٧- دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥
- ١٨- عبد الحق عشاق، التباعد الاجتماعي ... أو نحو نمط المجتمع الرقمي ، بتاريخ : ٢٤/٠٤/٢٠٢٠ <https://alittihad.info/>
- ١٩- موقع الأمم المتحدة تقرير بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٠
<https://news.un.org/ar/story/2020/05/1055632>
- ٢٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري- ورقة تقدير موقف - التداعيات الدوليّة لانتشار فيروس كورونا المُستجد - العدد ١٩٩ - ٢٤/٠٩/٢٠٢٠ .

٢١- Prem Mahadevan, CYBER CRIME Threats during the COVID-19 pandemic. www. globalinitiative.net. APRIL 2020

٢٢- أيمن محمد أبو الخير، سوسيلوجيا فيروس كورونا والحداثة من منظور علم الاجتماع، الأحد ٠٥ ابريل ٢٠٢٠ . ٠٨:٥٨ .
<https://shms.ps/post/98037/>

٢٣- ريم عبد المجيد، تداعيات "كورونا" هل يقضي الفيروس على العولمة؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، الخميس ١٩/مارس/٢٠٢٠ <http://www.acrseg.org/41534>

٢٤- ماهر حنين، مرجع سابق، ص ١١.

٢٥- عبد الصمد الديالمي، مرجع سابق.

٢٦- ماهر حنين، مرجع سابق، ص ٧٦ .

٢٧- ساري حنفي، عالم ما بعد كورونا: نحو تحويل المحنة إلى إمكانات خلقية؟، مجلة إضافات. العدد المزدوج ٤٩ - ٥٠ ربيع ٢٠٢٠.

٢٨- منع الجريمة وحماية الشرطة: تقييم الإنترنتبول للتهديدات العالمية المرتبطة بكوفيد ١٩، ٦ أبريل، ٢٠٢٠.
<https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/193>

٢٩- Rebecca Edwards, Crime and the Coronavirus: What You Need to Know ,August 3, 2020.
<https://www.safewise.com/blog/covid-19-crimes/>

٣٠- Brooke Wolford, Coronavirus has 'massive' impact on US crime rates: Here are some of the big changes. JULY 21, 2020 08:23 PM
<https://www.miamiherald.com/news/coronavirus/article-244393022.html>

٣١- <https://www.policeforum.org/> منتدى أبحاث الشرطة التنفيذية (PERF)، تأسس في عام ١٩٧٦ كمنظمة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو عبارة عن منظمة أبحاث وسياسات

شرطية ومزود للخدمات الإدارية والمساعدة الفنية والتعليم على المستوى التنفيذي لدعم وكالات إنفاذ القانون.

٣٢- هبة القدسي، جريمة تتسلل إلى نواة العائلة في العالم الغربي، الأربعاء ٠٦ مايو ٢٠٢٠ / <https://aawsat.com/home/article/2269711/>

٣٣- Impact of COVID-19 on crime, Published: 04 Jun 2020 09:38
<https://www.gov.scot/news/impact-of-covid-19-on-crime/>

٣٤-Murder Rates Were Staggering. The Virus Has Brought Some Quiet, for Now.
<https://www.nytimes.com/2020/04/11/world/americas/coronavirus-murder-latin-america-crime.html>

٣٥- محمد عبد الغنى، أرقام... كيف أثرت جائحة كورونا على مؤشرات الجريمة في الوطن العربي، ٥ يونيو ٢٠٢٠، GMT 15:47
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202006051045632668-

٣٦-Bradbury-Jones, C., & Isham, L. (2020). The pandemic paradox: The consequences of COVID-19 on domestic violence. *Journal of Clinical Nursing.*, 29, 2047–2049

٣٧- George Mohlera and others, op.cit.,p 12.

٣٨- J. Mitchell Miller & Alfred Blumstein , Crime, Justice & the COVID-19 Pandemic: Toward a National Research Agenda ,*American Journal of Criminal Justice* volume 45, 09 July 2020. pages515–524.
<https://link.springer.com/article/10.1007/s12103-020-09555-z>

٣٩- منع الجريمة وحماية الشرطة: تقييم الإنتربول للتهديدات العالمية المرتبطة بكوفيد ١٩، مرجع سابق .

٤٠- DE CIX: Highest jump ever: DE-CIX Frankfurt reaches 9.1 Tbps, 11.03.20, retrieved from: <https://www.de->

cix.net/de/news-events/news/de-cix-frankfurt-reaches-9-1-tbps.

- ٤١- Johannes Wiggen, The impact of COVID-19 on cyber crime and state-sponsored cyber activities, Konrad-Adenauer-Stiftung e. V., Berlin, No 391 / June 2020 <https://www.kas.de/de/ueber-uns>
- ٤٢- Lucia Bird, CRIME AND CONTAGION, The impact of a pandemic on organized crime <https://globalinitiative.net/> MARCH 2020
- ٤٣- Beyond the pandemic "how COVID-19 will shape the serious and organised crime" landscape in the EU. 30 April 2020. www.europol.europa.eu
- ٤٤- Muncaster, P., “#COVID19 Drives Phishing Emails Up 667% in Under a Month”, InfoSecurity, 2020. Google, 2020.
- ٤٥- Kari Paul, ‘Zoom is malware’: Why experts worry about the video conferencing platform, The Guardian, 2 April 2020. <https://www.theguardian.com/technology/2020/apr/02/zoom-technologysecurity-coronavirus-video-conferencing>.
- ٤٦- Michael Sullivan, “Child Sex Abuse Live streams Increase During Coronavirus Lockdowns,” NPR, 8\4\2020, available at: <https://n.pr/3c8HWgT>.
<https://www.fbi.gov/coronavirus> مكتب التحقيقات الفدرالي
COVID-19 يحث على اليقظة أثناء جائحة
- ٤٧- Johannes Wiggen, The impact of COVID-19 on cyber crime and state-sponsored cyber activities, op.cit., p3.

٤٨- هايدي الشافعي ، أشكال ومعدلات الجريمة في زمن كورونا، المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية، ١٢ يونيو ٢٠٢٠.

<https://marsad.ecsstudies.com/32507/>

٤٩- Europol (2020b), Beyond the pandemic: How COVID-19 will shape the serious and organised crime landscape in the EU, Europol, The Hague, 30 April (https://www.europol.europa.eu/sites/default/files/documents/report_beyond_the_pandemic.pdf).

٥٠- Viral marketing - counterfeits, substandard goods and intellectual property crime in the COVID-19 pandemic, 17 April 2020. www.europol.europa.eu

٥١- Beyond the pandemic "how COVID-19 will shape the serious and organised crime" landscape in the EU.op.cit., p 2.

٥٢- Prem Mahadevan, CYBER CRIME Threats during the COVID-19 pandemic. op.cit., p 5.

٥٣- الإنترنت يطلق حملة توعية بالتهديدات السيبرانية المتصلة بكوفيد١٩، ٦ مايو، ٢٠٢٠. <https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/196>

٥٤- استغلال ٢٣- استغلال الأزمة" ما أبرز توجهات الجرائم السيبرانية خلال أول مئة يوم من وباء كوفيد-١٩"، مرصد المستقبل ، الامارات.

١٢ مايو ٢٠٢٠- <https://mostaqbal.ae/cyber-> /crimes-100-days-covid-19

٥٥- CYBERCRIME: COVID-19 IMPACT . AUGUST 2020. www.interpol.int

٥٦- Prem Mahadevan, CYBER CRIME Threats during the COVID-19 pandemic. op.cit., p 5.

٥٧- Beyond the pandemic "how COVID-19 will shape the serious and organised crime" landscape in the EU.op.cit., p 4.

- ٥٨- EU Drug Markets" Impact of COVID-19". May 2020.
www.emcdda.europa.eu
يعد EMCDDA هو مركز المراقبة الأوروبية للمخدرات والإدمان فى
اوروبا
- ٥٩- Lucia Bird, CRIME AND CONTAGION, The impact
of a pandemic on organized crime. op.cit., p 7.
- ٦٠- Interpol (2020), 'Dealers using food delivery services to
transport drugs during COVID-19 lockdowns', 30 April
(<https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2020/Dealers-using-food-delivery-services-to-transport-drugs-during-COVID-19-lockdowns>).
- ٦١- EU Drug Markets" Impact of COVID-19". May 2020.
op.cit., p 5. www.emcdda.europa.eu.
- ٦٢- EMCDDA (2020), COVID-19 and drugs: Drug supply
via darknet markets, European Monitoring Centre for
Drugs and Drug Addiction, Lisbon
(www.emcdda.europa.eu/publications/ad-hoc/covid-19-and-drugs-drug-supply-via-darknet-markets).
- ٦٣- تقرير أممي جديد يشير إلى تأثير جائحة فيروس كورونا الكبير على
تعاطي المخدرات عبر العالم، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.
<https://news.un.org/ar/story/2020/06/1057232>
- ٦٤- Bradbury-Jones, C., & Isham, L. (2020). The pandemic
paradox: The consequences of COVID-19 on domestic
violence. Journal of Clinical Nursing., 29, 2047–2049.
- ٦٥- هايدي الشافعي ، مرجع سابق.
- ٦٦- Lucia Bird, CRIME AND CONTAGION, The impact
of a pandemic on organized crime. op.cit., p 8.

٦٧- ريم عبد المجيد، فيروس كورونا ومستقبل جريمة الاتجار بالبشر، المركز العربي للبحوث والدراسات، الأربعاء ٠٦/مايو/٢٠٢٠ -

<http://www.acrseg.org/41607> ص ٥٠:٠٤

٦٨- COVID-19 impact on migrant smuggling and human trafficking. 11 June 2020.

<https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/198>

٦٩- بيان مشترك : أزمة وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تتسبب في زيادة مواطن الضعف لدى ضحايا الإتجار بالبشر، ٢٩ يوليو ٢٠٢٠ القاهرة .

<https://www.unodc.org/middleeastandnorthafrica/ar/web-stories/dclaration-commune-la-pandmie-covid-19-exacerbe-les-vulnrabilits-des-victimes-de-la-traite-des-personnes.html>

٧٠- شيماء يحيى، كورونا و«الإرهاب البيولوجي».. تساؤلات حول

إمكانية تطويع الفيروس لصالح الجماعات المتطرفة، ١٣/أبريل/٢٠٢٠

<https://www.almarjie-paris.com/14566> ص ١٠:٠٢

٧١- Katherine Aguirre, Emile Badran and Robert Muggah, FUTURE CRIME ; Assessing twenty first century crime prediction, Igarapé Institute . Brasil. www.igarape.org.br

٧٢- سعيد خلفان الظاهري، العالم ما بعد كوفيد - ١٩ : سيناريوهات

محتملة وتحولات في النماذج، كيف للحكومات أن تستشرف وتشكل

مستقبلها ما بعد كوفيد، جامعة دبي (مركز الدراسات المستقبلية)

<https://www.ud.ac.ae/cfs>

٧٣- منال الوراق، حرب طبقيّة وعالم معزول.. سيناريوهات للمستقبل بعد

انتهاء أزمة كورونا، نشر في: الجمعة ١٧ أبريل ٢٠٢٠ - ١٠:٢٩ م.

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17042020&id=e1d3993f-0ab3-4c77-bfa5-aae921c99d43>

٧٤- سارة عبدالعزيز، محددات الضرر: السيناريوهات المحتملة لتطور

أزمة كورونا وتداعياتها، مؤسسة ستراتفور، المستقبل للابحاث

والدراسات المتقدمة، الامارات. الجمعة، ٢٧ مارس، ٢٠٢٠ .

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5428/>

- ٧٥ - عبدالمجيد أبو العلا، استمرار اللايقين: توقعات الأزمات العالمية في الربع الثالث لعام ٢٠٢٠. مؤسسة ستراتفور، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. الإثنين، ٢٧ يوليو، ٢٠٢٠. <https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/5719/-2020>
- ٧٦- تقرير آثار جائحة كوفيد-19 - على الاقتصادات العربية : التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، (منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة). www.unescwa.org
- ٧٧- تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة : آثار جائحة كوفيد-١٩ على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية . www.unescwa.org
- ٧٨- تقرير الفقر والأمن الغذائي : ضريبة تضامن في مواجهة أثر جائحة كوفيد-١٩ على الفقر في المنطقة العربية. www.unescwa.org. E/ESCWA/2020/POLICY BRIEF.7
- ٧٩- تقرير فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية www.unescwa.org. E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.2
- ٨٠- تقرير آثار جائحة كوفيد-١٩ على الشباب في المنطقة العربية. www.unescwa.org . E/ESCWA/2020/POLICY BRIEF.9
- ٨١- ياسمين أيمن، "أزمات ما بعد كورونا : فرص وعوائق تكنولوجيا التعليم في الدول منخفضة الدخل" ، مؤسسة ستراتفور، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإثنين، ١١ مايو، ٢٠٢٠. [/https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5579](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5579)
- ٨٢- سعيد خلفان الظاهري، مرجع سابق.
- ٨٣- Beyond the pandemic "how COVID-19 will shape the serious and organised crime" landscape in the EU.op.cit., p 6.

٨٤- باسم راشد، اتساع الفجوات: اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية. . مؤسسة ستراتفور، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الثلاثاء، ٠٧ أبريل، ٢٠٢٠. - [https://futureuae.com/ar-](https://futureuae.com/ar-/AE/Mainpage/Item/5490)

٨٥- تقرير هيئة الامم المتحدة للمرأة، مرجع سابق.